



مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية

اصبهان

للغلام



الرمضان
عليكم يا صابرين

www.

www.

www.

www.

Ghaemiyeh

.com

.org

.net

.ir

مكتبة دار الفکر للطباعة والنشر والتوزيع

في زخايب أهل البيت

الأمم النبوية والنص

مكتبة دار الفکر للطباعة والنشر والتوزيع

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

الامامه و النص

كاتب:

المجمع العالمى لاهل البيت عليهم السلام

نشرت فى الطباعة:

مجمع جهانى اهل بيت (عليهم السلام)

رقمى الناشر:

مركز القائمية باصفهان للتحريات الكمبيوترية

الفهرس

٥	الفهرس
٦	الامامه والنص
٦	اشاره
٦	مقدمه
٨	نقطه الخلاف عند تناول الإمامه فى المدرستين
١٠	العلاقه بين العصمه والنص
١٢	نظريه النص و مبدأ الشورى
٢٤	العلاقه بين البيعه والنص
٢٦	الرسول يعمل لتركيز نظريه النص
٣٠	الطرق المحتملها والواقع التاريخى
٣٢	نظريه النص فى حديث الإمام على و أهل البيت
٣٩	فى أهل البيت
٤١	حول بيعه الإمام على للثلاثه
٤٣	الشواهد التاريخيه على صحه نظريه النص
٤٤	الادله الروائيه لإثبات نظريه النص
٤٩	حيرتهم فى تفسير الحديث
٥٤	اسماء الأئمه الاثنى عشر لدى مدرسه الخلفاء
٥٥	الخلاصه
٥٦	پاورقى
٦٩	تعريف مركز

مؤلف: مجمع العالمى لاهل البيت

مقدمه

خلق الله الإنسان بطبيعته وتصميمه وقابليه تؤهله لأن يؤدي دور الخلافة الإلهيه في الأرض ولا يمكن لأى مخلوق آخر أن يقوم بهذا الدور حتى الملائكه لأنها قد أمرت بالسجود له، والى جانب ذلك يمتلك الإنسان بعداً يحول دون رقيه وتطوره وكماله. وهذا الإنسان بطاقاته الساميه من جهه، ونزوعه نحو الانحطاط من جهه أخرى، يكشف عن كونه المخلوق الوحيد الذى يمتلك الإراده والحريه فى أن يختار الفعل الأقوى والخطوه المناسبه لبناء حياته الرغيده. ولما أعطى هذا الإنسان تلك القابليه التى منحته الحرکه فى مساحات وأبعاد أوسع بحيث تخترق المحسوس وتكشف أيضاً بأن لوجوده هدفاً قد خطته يد القدره، فلم يخلق عبثاً ولم يترك هملاً كما نصّ على ذلك الذكر الحكيم، حيث قال: (أفحسبتم أنما خلقناكم عبثاً وأنكم إلينا لا ترجعون) [١]. وليس الإنسان وحده هو يتحرك فى هذا الوجود ضمن هدف ومخطط مدروس، وإنما تشاركه المخلوقات الأخرى فى هذه الجهه أيضاً، حتى صرّح النص القرآنى بأنه: (وما خلقنا السموات والأرض وما بينهما لاعبين) [٢]. فإذا ثبت أن الخلق كله يسير بحكمه وتدير بما فيه الإنسان والكل سائر نحو هدف منشود وأن لكل شىء هداه فما هو يا ترى بالتحديد الهدف الذى خلق من أجله الإنسان؟ يحدد القرآن الكريم الغايه التى خلق الإنسان من أجلها بقوله تعالى: (وما خلقت الجنّ والإنس إلا ليعبدون) [٣]. فهنا نلاحظ أداه الحصر (إلا) التى تعنى أنه ليس لله غرض ولا هدف من خلق الإنسان إلا العباده. واللام فى (ليعبدون) لام التعليل، فالإنسان مخلوق لعله العباده ليس إلا. فإذا كانت الغايه من خلق الإنسان محصوره فى العباده لا- غير فما هى العباده؟ وماهى حقيقتها؟ فإذا

كان الهدف والغاية النهائيه من خلق الانسان هو القرب من الله وعبوديته التي يتكامل بها الإنسان فما هو المحفز والدافع الذى يضمن للإنسان وصوله لغايته وكماله؟ إن الإنسان بطبيعته وفطرته يدرك حاجاته التي عن طريقها يستطيع أن يسدّ النقص الحاصل فى محتواه، كما أنه يدرك حاجته الى الوسائل التي توصله الى كماله فيسعى لطلبها، ولكنه كيف يهتدى الى كماله؟ من هنا نجد الحكمة الإلهيه اقتضت أن تضع بين يدي هذا الإنسان تلك الوسائل والمصاديق التي يحصل بواسطتها على المعارف والقيم والتربيه التي تأخذ بيده نحو الكمال. ولما كانت مدركات البشر وحدها عاجزه على أن تأخذ هذا الإنسان وتهديه الى سواء السبيل، حتى لو تعاضد مع أخيه الإنسان لأذن أقصى ما يمتلكه البشر هو التعاون بحدود مجالى العقل والحس، وهذان المجالان غير كافيين لإدراك الحقائق الموجبه للكمال. من هنا امتدت يد الغيب لتسدّد حاجه الإنسان هذه وهى أهم الحاجات، فكان الإنسان الأول نبياً مبعوثاً من الله الهادى الى سواء السبيل. ومهمه الأنبياء مع الناس هى تبيان المعارف والقيم والحقائق الموصله الى الكمال والتربيه الصحيحه عليها. وتقوم النبوه بإيضاح المعلومات التي يمكن للبشر أن يدركها وهو بحاجه اليها، إلا أنه قد لا يتوصل الى حقيقتها بفعل التربيه الفاسده، أو أن هذه المعلومات تحتاج الى تجارب طويله لكي يكتشفها الإنسان مثل السنن الإلهيه التي من شأنها أن تفتك بحياه الإنسان، أو السنن الإلهيه التي فيما لو اختارها الإنسان سوف تؤدى الى سعاده وكماله، لكنه ينصرف عنها بفعل نزوعه نحو الماديات. فيبرز هنا دور النبي ليذكر وينذر، قال تعالى: (فذكر إنما أنت مذكر) [٤]. كما يتجلى دور النبي أيضاً وضروره وجوده باعتباره يمثل القدوه فى العمل الصالح، لأنه

الإنسان الكامل فى سلوكه وأخلاقه وتضحياته، وهذا ما يسمى بدور التزكيه، قال تعالى: (ويزكّهم ويُعلّمهم الكتاب والحكمه...) [٥]. فإذا كان الهدف من خلق الإنسان هو العبوديه المطلقه له سبحانه، والإنسان بطبيعته مجبول على التعلّق بالوسيله التى تكفل له الوصول الى الكمال لأنه يجنح الى الكمال وحبّه بشكل فطرى، ودور النبوه هو إيضاح معالم الطريق وتبيان المعارف الحقه التى تؤدى به الى الكمال، فما هو الداعى لامتداد الرساله من خلال الإمامه التى تشترط فيها الشيعة النص والعلم الموهوب من الله والعصمه؟ الإجابة على هذا السؤال وغيره من التساؤلات تدعونا الى أن نتساءل، ماهى الإمامه فى المنظور الإلهى؟ وماهى مهمتها؟ وبعد أن يتحرر محل النزاع، يمكن أن نجيب على الإشكالات التى ترد الى الذهن حول الإمامه وشروطها من العلم والعصمه وغيرها من الشروط اللازمه فى الإمام.

نقطه الخلاف عند تناول الإمامه فى المدرستين

الإمامه والخلافه فى المدرسه السنيّه اتجهت نحو محور واحد تركّز فى أن الإمام والخليفه بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) يعنى هو القائد والزعيم السياسى الذى يتولى إداره شؤون النظام الإسلامى بعد وفاه النبى (صلى الله عليه وآله). وعلى هذا الأساس لا ترى هذه المدرسه داعياً لأن يكون هذا القائد بنص وتعيين من قبل الله وبيان الرسول (صلى الله عليه وآله) بل الأمر متروك للأمه حيث تنصّب من تختاره وتجده أهلاً للقيام بهذه المهمه، لأن دور الإمام والخليفه فى نظر هذه المدرسه لا يتعدى مهمه القيادة السياسيه وزعامه الأمه فى هذه الحدود، فمن المنطقى أن تكون الطريقه لنصب الخليفه إما وفق نظريه الشورى، أو أهل الحل والعقد أو بالوراثة. بقى أن نعرف ماهى الشروط التى لابد من توفرها فى هذا الشخص المرشّح للخلافه السياسيه بعد الرسول (صلى الله عليه وآله)

وآله)؟ إنَّ الشروط التي لا بد أن تتوفر في الخليفة المنتخب يمكن التوصل إليها انطلاقاً من نفس الرؤية التي ترى الإمامه والخلافه بعد الرسول زعامه وقياده سياسيه فحسب، وعليه فيكفي أن تتوفر العدالة في هذا الإنسان من الناحيه السلوكيه بالمعنى المتداول مع شرط العلميه المتعارفه، ولا يشترط فيه العصمه والعلم الممنوح، فيكفي إذاً أن تتوفر فيه قدره ترفعه الى مستوى أداء المسؤوليات في النظام الإسلامى. ومحصل رأى المدرسه السنيّه في الإمامه والخلافه هو أنها لا تتعدى كونها قياده سياسيه، وأن شرعيه التصدي لها يتم عن طريق الانتخاب والشورى، أو الاستيلاء بالقوه أو الوراثة أو الوصيه، كما هو واضح من تطبيقاتها العمليه المضطربه بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) _ وشرطها العدالة والعلم بالمعنى المتعارف. ولهذا ذهب البعض يتساءل عن ضروره وجود إمام غائب، أو ضروره أن يكون معصوماً، أو ضروره تعيينه بنص الرسول (صلى الله عليه وآله). أما المدرسه الشيعيه فقد اتجهت في تقويم الإمامه والخلافه بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) الى أنها مهمه إلهيه كمهمه الرسول ومستمره حتى نهايه الأرض، فاشترطت العصمه فيها حتى قبل البلوغ، بالإضافة للعلم غير المكتسب، والنص الذى يمثل القيمه الشرعيه للإمام. ولهذا كانت المدرسه السنيّه لا ترى لهذه الشروط _ التي لا بد من توفرها فى الإمام والخليفه _ معنى، لا تنسجم مع المسؤوليه التي يتكفل بأدائها الخليفه، فالشروط هنا أوسع وأضخم من مهمه الزعامه السياسيه. هذه هى العقده ونقطه الخلاف التي تفسر لنا الاضطراب فى فهم الإمامه والتشكيك فى مسأله العصمه، أو المسوغ لضروره النص. وهذا الفهم دفع البعض الى أن يحقق فى جذور نظريه النص لينتهى بالنتيجه الى عدم وجود واقع تاريخى فى حياه الأئمه لها. إنَّ هذه

الإثارات حول مفهوم الإمامة والخلافه ونظريه النص والتشكيكات التي تحوم حولها ناشئه من الفهم السنئ للإمامه. لكن الصحيح أن الإمامه فى ضوء الكتاب والسنة تتعدى هذا الفهم، ولها بُعدٌ يختلف جوهرياً عن الفهم السطحي للإمامه الإلهيه بعد النبوه. فمدرسه أهل البيت (عليهم السلام) تعتقد بأن للأئمه الاثنى عشر أدواراً أخرى تستلزم شروطاً أشد وأدق مما هى عليه شروط القيادة السياسيه [٦].

العلاقه بين العصمه والنص

إذا كان دور الإمام هو المرجعيه الدينيه، وأن مهمته التشريعيه تمتد الى أبعاد مختلفه فى العقائد والأحكام والأخلاق والقياده، وجبت طاعته ووجب إتباعه والأخذ منه ولهذا تكون أقوال الإمام المعصوم وأفعاله وتقريراته حجه شرعيه منجزه ومعذره كحجيه الرسول (صلى الله عليه وآله). وهذا الدور الإلهى الخطير يستلزم عده أمور، منها: أن يكون معصوماً كعصمه الرسول وضرورتها فى شخصه فى التلقى والتبليغ والسلوك، ويتضح من هذا أن العصمه بهذا المعنى ليست شرطاً لمهمه القيادة السياسيه فقط. ومهمه الإمامه تستوجب أن يكون الإمام عالماً بما يحتاج اليه الناس فى أمور معاشهم ومعادهم، ولا بد أن يكون أفضل من على وجه الأرض فى زمانه كى يتأتى له أداء مسؤوليته. والشيعه تعتقد بأن الرسول ليس له دور مستقل فى تعيين الخليفه بل يتم نصبه والنص عليه بأمر من الله، لأن الغايه من الإمامه وملاكها الإلهى مرتبط بموضوع ختم النبوه واستمرار الهدايه الربانيه على طول الخط. والحكمه من ختم النبوه مرتبطه بتعيين الإمام المعصوم، والإمام هو الذى سيتكفل بتوفير المصالح الضروريه للأئمه الإسلاميه بعد الرسول (صلى الله عليه وآله). إذاً فالإمامه قيمتها عقائديه لا- كحكم فقهى فرعى، وهذه النكته هى التى تجعل شروط الإمامه بهذه الضخامه والسعه، وأنها تتجاوز شروط القيادة السياسيه. فإذا كانت مهمه الإمامه تتسع لمهمه

أكبر من قيادته السياسيّة وقد استلزمت تلك الشروط فهذا يستدعى أن يكون التعامل معها والتصديق بها كأصل في الدين انطلاقاً من ضخامه رسالتها. قال الشهيد الثاني في رسائله: الأصل الرابع التصديق بإمامه الأئمة الاثنى عشر صلوات الله عليهم أجمعين، وهذا الأصل اعتبرته في تحقق الإيمان الطائفة المحقه الإماميه، حتى أنه من ضروريات مذهبهم، دون غيرهم من المخالفين، فإنه عندهم من الفروع [٧]. لذا نجد أن أمر تشخيص الإمام وتعيينه خارج حدود صلاحيات البشر وقابلياتهم، ويعجز الانتخاب والترشيح أن يشخص العصمه ومن الذي يمتلكها ويعجز الانتخاب أيضاً في أن يتوصل الى الشخص الذي يمتلك العلم الحضورى الموهوب وغيرها من القابليات والاستعدادات التي يمتلكها الأئمة (عليهم السلام). فعدم كون اختيار الإمام من طريق البشر شبيه بأمر النبوه التي يختارها الله ويكشف عن اختياره لها بالوحي والنص. إن الفرق بين النبي والإمام، هو أن الله يُعرّف النبي بالمعجزه والوحي، والإمام بالمعجزه والنص. قال الشريف المرتضى في رسائله في باب ما يجب اعتقاده في النبوه: متى علم الله سبحانه أن لنا في بعض الأفعال مصالح وألطفاً، أو فيها ما هو مفسده في الدين، والعقل لا يدل عليها، وجب بعثه الرسول لتعريفه، ولا- سبيل الى تصديقه إلا بالمعجزه. وصفه المعجز أن يكون خارقاً للعاده، ومطابقاً لدعوى الرسول ومتعلقاً بها وأن يكون متعذراً في جنسه أو صفته المخصوصه على الخلق، ويكون في فعله تعالى أو جارياً مجرى فعله تعالى، وإذا وقع موقع التصديق فلا بد من دلالة على المصدق وإلا كان قبيحاً. وما جاء عنه في باب ما يجب إعتقاده في الإمامه وما يتصل به أوجب في الإمام عصمته، لأنه لو لم يكن كذلك لكانت الحاجه إليه فيه، وهذا يتناهى في

الرؤساء والانتهاى الى رئيس معصوم، وواجب أن يكون أفضل من رعيته وأعلم، لقبح تقديم المفضل على الفاضل فيما كان أفضل منه فيه، فى العقول. فإذا وجبت عصمته وجب النص من الله تعالى عليه وبطل اختيار الإمامه، لأن العصمه لا طريق للأنام الى العلم بمن هو عليها) [٨]. من هنا نجد أنّ النص هو أحد أركان الإمامه وفق المنظور الشيعى الذى يكشف بدوره عن تلك الخفايا المعنويه والقابليات الإلهيه المودعه عند الإمام، ومن ثم نجد أنّ النص يفضى الى تشخيص الخليفه الذى يلى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى مهمته الإلهيه وضروره امتدادها.

نظريه النص و مبدأ الشورى

فإذا كان المنظور الإسلامى للخلافه بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) يلتزم نظريه النصّ التى ترى الخلافه بعد الرسول تتسع لأكثر من القيادة السياسيه. فإذا ما هو الموقف الإسلامى من مبدأ الشورى الذى التزمه البعض كنظريه للحكم قبال نظريه النصّ، وما علاقته الشورى وقراراتها بالإمامه المنصوص عليها؟ سنتابع هذه المسأله من الناحيه التاريخيه أولاً، ثم نتعرض الى ضروره النصّ على الخليفه من النبى (صلى الله عليه وآله) ثانياً، وبعد ذلك نتناول القيمه الشرعيه لقرارات الشورى وعلاقتها بالولايات المنصوص عليها ثالثاً، لنتهى بالنتيجه الى أن الشورى لم تكن نظريه للحكم الإسلامى، وإنما هو مجرد مبدأ ذا قيمه توجيهيه يعنى القرارات الإسلاميه فى المجالات الحياتيه وغيرها، بالوقت نفسه لا- تكون تلك القرارات ملزمه للإمام المعصوم. وأنّ الشورى المصاغه فى التراث الإسلامى غير الإمامى ماهى إلا نظريه تبرر الواقع وتحاول أن تضىف الشرعيه عليه، ويمكن القول بأنّها نظريه تبرير لا نظريه تشريع. أولاً: الناحيه التاريخيه من الثابت أن الإسلام لم يترك الأمه هملاً بلا نظريه للحكم انطلاقاً من أن أمر الدين والدنيا لا

يتم إلا بوجود حاكم على رأس الأمة يرشدها ويقودها لما فيه صلاحها في حياتها ومعادها. وعلى هذا الأساس قالوا: إن الإسلام ترك للأمة أن تختار لنفسها طريقه الحكم وما تراه الأصح لحفظ نظامها وحفظ الشريعة، فعندئذ لا يُعد إهمالاً. ولهذا برز اتجاه في التاريخ الإسلامي يُسند أمر الحكم بالكامل الى الواقع التاريخي للأمة في عصر الصحابه. وهذه المسأله الكبرى في نظام الدين كيف نجد لها حلاً- حين يغفلها التشريع بمصدره القرآن والسنة، ويفوض أمرها للأمة، من هنا نسأل: هل هناك قاعده ثابتة تستند إليها الأمة في تعيين الخليفة؟ وما مدى شرعيه هذه القاعده؟ والجواب: قالوا هناك ثلاث وجوه في تعيين الخليفة: الوجه الأول: اختيار أهل الحل والعقد ويطلق عليه (نظام الشورى). لكن نظام الشورى هذا لم يتخذ شكلاً واحداً عند الصحابه، لذا فقد فصلوا فيه تبعاً لذلك الاختلاف، فقالوا الشورى على شكلين: أ _ نظام الشورى ابتداءً كما حدث في بيعه أبي بكر وعلى بن أبي طالب. ب _ نظام الشورى بين عدد يعينهم الخليفه السابق، كما صنع عمر. الوجه الثاني، العهد: وهو أن ينص الخليفه قبل موته على من يخلفه. وقد اتخذ هذا العهد أشكالاً ثلاثه: أ _ أن يعهد الخليفه الى واحد، كما صنع أبو بكر في عهده الى عمر. ب _ أن يعهد الى جماعه يكون الخليفه واحداً منهم، كما صنع عمر في عهده الى عمر بن الخطاب. ج _ أن يعهد الى اثنين فأكثر ويرتب الخلافه فيهم بأن يقول: الخليفه من بعدى فلان، فإذا مات فالخليفه من بعده فلان، وفي هذا النظام تنتقل الخلافه بعده على الترتيب الذى رتبته، كما عهد سليمان بن عبدالمملك الى عمر بن عبدالعزيز

بعده، ثم إلى يزيد بن عبد الملك، وكذلك رتبها هارون في ثلاثه من بنيه. الوجه الثالث: القهر والاستيلاء أو الغلبه بالسيف: قال الإمام أحمد: الإمامه لمن غلب [٩] وظاهر أن هذه النظرية بوجهها إنما هي نظرية تبرير، لا نظرية تشريع. إنها نظرية تبرير الواقع واضفاء الشرعيه عليه والدفاع الوحيد الى هذا التبرير هو اعفاء الصحابه من تهمه العمل في هذا الأمر الخطير بدون دليل من الشرع، واعفاؤهم ممّا ترتب على ذلك من نتائج. ولأجل ذلك ظهر في هذه النظرية من التكلّف والتعسف ما لا يخفى، ومن ذلك: ١ _ أنّ أياً من هذه الوجوه الثلاثه لا يستند الى دليل شرعي البتة، ولم يعرفه حتى فقهاء الصحابه قبل ظهوره على الواقع. ٢ _ أن مبدأ الشورى المذكور في الوجه الأوّل والمأخوذ من بيعه أبي بكر، لم يكن قد تحقق في البيعه، وليس لأحد أن يدعى ذلك بعد أن وصفها عمر بأنها فتنه، عن غير مشوره. إلا أن المتأخرين أضفوا عليها صبغه الشورى ليجعلوا منها في ثوبها الجديد الوجه الشرعي الأوّل في اختيار الخليفه، وأضفى عليها البعض صبغه الاجماع [١٠]. ٣ _ الخوف من وقوع الفتنة كان العذر المنتخب في تبرير أوّل بيعه لأوّل خليفه حين تمت عن غير مشوره، ولم يُنتظر فيها حضور الكثير من كبار المهاجرين والأنصار ممن ينبغي أن يكون في طليعه أهل الحل والعقد. فالعذر في التعجل هو خوف الاختلاف والفتنة، وهذا ظاهر في نصّ خطبه عمر. لكن الغريب! أنّ الفتنة قد عادت لتصبح طريقاً شرعياً من طرق تعيين الخليفه في الوجه الثالث حيث يرون القهر والاستيلاء والتغلب بالسيف طريقاً الى الخلافه، والمتغلب دائماً هو الخليفه الشرعي الواجب الطاعه وما يزال الطريق مفتوحاً أمام

كل طامع، وهل الفتنة شيء غير هذا؟ ثانياً: النصّ ضروره على الخليفة من النبي (صلى الله عليه وآله) قال الفراء في الأحكام السلطانية: لا نزاع في ثبوت حق الخليفة في النصّ على من يخلفه، ولا شكّ في نفاذ هذا النصّ، لأن الإمام أحقّ بها، فكان اختياره فيها أمضى ولا يتوقف ذلك على رضا أهل الحل والعقد [١١] وإنّما صار ذلك للخليفة خوفاً من وقوع الفتنة واضطراب الأئمة [١٢] فمن أجل ذلك كان بعض الصحابة يراجع عمر ويسأله أن ينصّ على من يخلفه [١٣]. وأزيد ذلك ابن حزم فقال: وجدنا عقد الإمامه يصحّ بوجوه: أولها وأصحها وأفضلها أن يعهد الإمام الميت الى إنسان يختاره إماماً بعد موته، سواء فعل ذلك في صحته أو عند موته، كما فعل رسول الله (صلى الله عليه وآله) بأبي بكر، وكما فعل أبو بكر بعمر، وكما فعل سليمان ابن عبد الملك بعمر بن عبدالعزيز. قال: وهذا الوجه الذي نختاره، ونكره غيره، لما في هذا الوجه من اتصال الإمامه، وانتظام أمر الإسلام وأهله، ورفع ما يتخوف من الاختلاف والشغب ممّا يتوقع في غيره من بقاء الأئمة فوضى، ومن انتشار الأمر وحدوث الاطماع [١٤] إلا أنّ النصّ المدعى على أبي بكر لم يثبت، بل لم يدع وجوده أحد، بل تسالمت الأئمة على عدمه، فمن أراد أن يثبت مثل هذا النصّ على أبي بكر بالخصوص، فعليه أن ينفي حادثه السقيفه جملة وتفصيلاً. وعليه أن يكذب بكل ما ثبت نقله في الصحاح من كلام أبي بكر وعمر وعلي والعباس والزيير في الخلافه. وعليه أن يهدم بعد ذلك كل ما قامت عليه نظريه أهل السنّه في الإمامه، فلم تُبنَ هذه النظرية أوّلاً إلا على أصل واحد،

وهو البيعه لأبي بكر بتلك الطريقه التي تمت في السقيفه وبعدها!! فمن تلك الواقعه أولاً جاءت نظريه الشورى بين أهل الحلّ والعقد. وعليه أن ينفي ما تحقق عندهم من الاجماع «الاجماع على أن النصّ منتف في حق أبي بكر» [١٥]. من هنا ساق الغزالي كلاماً موافقاً لهذا الاجماع قوّض فيه ما بنى عليه ابن حزم قوله. قال الغزالي متسائلاً: فهلاً قُلتُم إنّ التنصيص واجب من النبي والخليفه كى يقطع ذلك دابر الاختلاف؟ ثم أجاب قائلاً: قلنا إنه لو كان واجباً لنصّ عليه الرسول (صلى الله عليه وآله) ولم ينصّ هو، ولم ينصّ عمر أيضاً [١٦]. وحين يواصل ابن حزم عرض نظريته تراه يلغى بالكامل مبدأ الشورى واختيار أهل الحلّ والعقد، ويسند أمر اختيار الخليفه الى النصّ! بسبب كونه مقتنعاً بضروره النصّ، ولكنه أراد نصّاً منسجماً مع الأمر الواقع، وان لم يسعفه الدليل!! وإن النصّ لم يختف الى الأبد في هذه النظرية، والشورى هنا ليست مطلقه العنان، فليس لأهل الحلّ والعقد أن ينتخبوا من شاءوا بلا قيد، لأن هناك حداً تلتزمه الشورى، وهذا الحد إنّما رسمه النصّ الثابت. قالوا: إن من شرط الإمامه: النسب القرشى، فلا تنعقد الإمامه بدونه.. وعللوا ذلك بالنصّ الثابت فيه، فقد ثبت عن النبي (صلى الله عليه وآله) أنّه قال: «الأئمه من قريش». وقال (صلى الله عليه وآله): «قدموا قريشاً ولا تتقدموها» وليس مع هذا النصّ المسلم شبهه لمنازع، ولا قول لمخالف [١٧]. واشترطوا لهذا القرشى أن يكون قرشياً من الصميم، من بنى النضر بن كنانة، تصديقاً للنصّ [١٨]. وقال الإمام أحمد: «لا يكون من غير قريش خليفه» [١٩]. واستدلوا على تواتر هذا النصّ بتراجع الأنصار وتسليمهم

الخلافة للمهاجرين القرشيين حين احتجوا عليهم بهذا النص في السقيفة [٢٠]. وقال ابن خلدون: بقي الجمهور على القول باشتراطها _ أى القرشي _ وصحة الخلافة للقرشي ولو كان عاجزاً عن القيام بأمر المسلمين [٢١]. وهكذا ثبت النص الشرعي، وثبت تواتره، وثبت الإجماع عليه. وواضح هذا حين تم الانتصار لمبدأ النص على مبدأ الشورى عندما رأى الخليفة الثاني ضروره النص على من يخلفه. فدخل النص إذاً في قمة النظام السياسي، رغم أنه يلغى قاعده الشورى بالكامل. ويضاف لذلك أن النص النبوي الشريف «الأئمة من قريش» يهزم مبدأ الشورى أمام السيف! فمن تغلب على الأمة وانتزع الخلافة بالسيف وكان قرشياً صحت خلافته، لأنها لا- تخرج عن النص المتقدم. وهكذا لا- يعتنى بالشروط الواجب توفرها فى الخليفة بالاجتهاد والعدل والتقوى، فإذا كان الخليفة قرشياً صحت خلافته وإن كان ظالماً بل عاجزاً من أمر الخلافة! إذاً، فالشورى ينبغى أن لا تخرج عن دائره هذا النص فلا تنتخب إلا قرشياً من الصميم. وملخص المسأله ثبت لدينا نص صريح صحيح وفاعل فى هذه النظرية وهو الحديث الشريف: «الأئمة من قريش»، وقد أخرجه البخارى ومسلم وأصحاب السنن والسير بألفاظ مختلفه وهذا هو محصلها. ولكن هذا النص يبقى بحاجة الى التخصيص وذلك لأمر منها: ١ _ إن النص المتقدم «الأئمة من قريش» بمفرده لا- يحقق للإمامه الهدف المنشود والذى منه حراسه الدين والمجتمع، حيث أدرك هذه الحقيقه الصحابه أنفسهم منذ انتهاء الخلافة الراشده. ففى صحيح البخارى: لما كان النزاع دائراً بين مروان بن الحكم وهو بالشام، وعبدالله بن الزبير وهو بمكه انطلق جماعه الى الصحابى أبى برزه الأسلمى (رضى الله عنه) فقالوا: يا أبى برزه، ألا ترى ما وقع فيه الناس؟

فقال: إني احتسب عند الله أنني أصبحت ساخطاً على أحياء قريش، إن ذاك الذي بالشام والله إن يقاتل إلا على الدنيا، وأن الذي بمكة والله إن يقاتل إلا على الدنيا!! [٢٢]. ٢ _ وشمه نصوص أخرى صحيحة تضيّق دائره النصّ المتقدم، منها: ان النبي حدّر من الاغترار بالنسب القرشي وأنذر بأن ذلك سيؤدى الى هلاك الأئمه وتشتت أمرها. جاء في صحيح البخارى، عنه (صلى الله عليه وآله) أنه قال: «هلّكه أمتي على يد غلمه من قريش» [٢٣]. كيف إذا سيتم التوفيق بين النصين «الأئمه من قريش» و«هلّكه أمتي على يد غلمه من قريش»؟ لا بد أن يتم ذلك عن طريق التخصيص فيما ورد من الأخبار بحق قريش، وهناك نوعان من التخصيص: أ _ تخصيص السلب: توجد نصوص صريحه تستثنى قوماً من قريش فتبعدهم عن دائره التكريم. قال ابن حجر الهيثمي في الحديث المروى بسند حسن أنه (صلى الله عليه وآله) قال: «شر قبائل العرب: بنو أميه، وبنو حنيفه، وثقيف». قال: وفي الحديث الصحيح قال الحاكم: على شرط الشيخين عن أبي برزه (رضى الله عنه) أنه قال: كان أبغض الأحياء أو الناس الى رسول الله بنى أميه [٢٤] والذي ورد في ذم آل الحكم أبي مروان خاصه كثير ومشهور. فهل يصحّ أن تسند الإمامه الى شرّ قبائل العرب وأبغض الناس الى رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟! فإذا أصبح هؤلاء هم الحكّام فى الواقع فعلينا أن نشهد أن هذا الواقع منحرف عن النصّ، بدلاً من أن نسعى الى تبريره واخضاعه للنصّ. ب _ تخصيص الإيجاب: الحديث الذى ميّز قريشاً بالاصطفاء على سائر القبائل لم يقف عند دائره قريش الكبرى، بل خصّ منها طائفه بعينها فقال:

«إنَّ الله اصطفى كنانه من ولد اسماعيل، واصطفى قريشاً من كنانه، واصطفى من قريش بني هاشم، واصطفاني من بني هاشم» [٢٥]. وهذا تقديم لبني هاشم على سائر قريش. ساق ابن تيميه هذا الحديث الصحيح، وأضاف قائلاً: (وفي السنن أنه شكاً إليه العباس أن بعض قريش يحقرونهم! فقال (صلى الله عليه وآله): «والذي نفسي بيده لا يدخلون الجنة حتى يحبوكم الله ولقرايتي» وإذا كانوا أفضل الخلائق فلا ريب أن أعمالهم أفضل الأعمال.. ففاضلهم أفضل من كل فاضل من سائر قبائل قريش والعرب، بل وبني اسرائيل وغيرهم) [٢٦]. وليس المقام مقام تفضيل وحسب، بل إن قريشاً لا يصح لها ايمان ما لم تحب بني هاشم حين: الله، ولقرايه الرسول. فهل يصح أن تكون قريش كلها سواء في حق التقدم والإمامه، وفيها بنو هاشم الذين رفعهم النص إلى أعلى منزله، وفيها بنو أميه الذين خفضهم النص إلى أوردى الرتب؟! إذا كان الواقع قد آل إلى هذه الحال، فعلينا أن نشهد أنه واقع منحرف عن النص، لا أن نسعى إلى تبريره. وخلاصه لما تقدم يبدو بكل وضوح أننا هنا قد أخفقنا في تحقيق نظريه منسجمه متماسكه في موضوع الإمامه، وأن السبب الحقيقي لهذا الاخفاق هو متابعه الأمر الواقع والسعى لتبريره وجعله مصدراً رئيساً في وصف النظام السياسى. إن تناقضات الأمر الواقع في أدواره المتعدده قد ظهرت جميعها في هذه النظرية، مما أفقدها قيمتها كنظريه إسلاميه في معالجه واحده من قضايا الإسلام الكبرى. فالقول بالنص الشرعى لم يقف عند جوهر النص، ولا التزم شروطه وحدوده. والقول بالشورى تفهقر أمام نص الخليفه السابق وصلاحيات الشورى، والقهر والاستيلاء، والتغلب بالسيف. أما نظام أهل الحل والعقد فهو أشد غموضاً. فمره يكون

أهل الحلّ والعقد رجلاً واحداً نصّب نفسه فتابعه اثنان كما فى عقد الزواج، أو تابعه أربعة، أو يكونوا ستّة يعينهم الخليفه السابق دون الأئمّه، بل تطوّر الأمر عن هذا كثيراً، حتى إنّ فيلسوفاً مدقّقاً كابن خلدون قد جعل حاشيه الخليفه وبطانته وأقاربه _ بصرف النظر عن مدى علمهم واجتهادهم وتقواهم _ هم أهل الحلّ والعقد الذين عارضوا الخليفه المأمون أن ينقل الخلافه الى علىّ الرضا من بعده»! [٢٧]. والحقيقه التى نرجو أن لا- تصدم أحداً أنّ هذا قد ظهر من قبل، فى النصف الثانى من خلافه عثمان، حيث برز على رأس أصحاب الرأى والمشوره رجال من قرابته _ بنى أمّيه _ خاصّه، لم يكونوا من أولى الفضل والاجتهاد والسابقه فى الدين، مع كثره من اجتمعت فيهم هذه الخصال فى ذلك الوقت! وكان أهل الحلّ والعقد هؤلاء هم: عبدالله بن عامر، وعبدالله بن سعد بن أبى سرح [٢٨]، وسعيد بن العاص، ومعاويه بن أبى سفيان، ومروان بن الحكم! نقل الطبرى من طريقين: أنّ عثمان أرسل الى معاويه وعبدالله ابن سعد بن أبى سرح، وسعيد بن العاص، وعمرو بن العاص، وعبدالله بن عامر، فجمعهم ليشاورهم فى أمره، فقال لهم: إنّ لكلّ امرئ وزراء ونصحاء، وإنكم وزرائى ونصحائى وأهل ثقّتى.. وقد صنع الناس ما قد رأيتم، وطلبوا إليّ أن أعزل عمّالى، وأن أرجع عن جميع ما يكرهون الى ما يحبّون، فاجتهدوا رأيكم وأشيروا عليّ. فلما أشاروا عليه عمل بما رآه من مجموع مشورتهم، فردّهم على أعمالهم، وأمرهم بالتضييق على من قبلهم، وأمرهم بتجمير الناس فى البعث [٢٩]، وعزم على تحريم أعطياتهم ليطيعوه ويحتاجوا اليه [٣٠]. هذه الوجوه المتناقضه كلّها من المستحيل أن تجتمع فى

نظريه واحده، فتكون نظريه منسجمه وذات تصوّر واضح ومحدّد ومفهوم. هذا كلّه، ويقدر ما يثيره من شكوك حول صلاحيه هذه النظرية، فإنّه يريّح الرأى الآخر الذى يذهب الى اعتماد النصّ الشرعى فى تعيين خليفه الرسول. الى هذه النتيجة أيضاً خلص الدكتور أحمد محمود صبحى وهو يدرس نظريه الإمامه، إذ قال: «أمّياً من الناحيه الفكرية فلم يقدم أهل السنّه نظريه متماسكه فى سياسه تُحدد مفاهيم البيعه والشورى وأهل الحلّ والعقد، فضلاً عن هوّه ساحقه تفصل بين النظرية والتطبيق، أو بين ماهو شرعى وبين ما يجرى فى الواقع. لقد ظهرت نظريات أهل السنّه فى سياسه فى عصر متأخر بعد أن استقرّ قيام الدوله الإسلاميه على الغلبه.. كما جاء أكثرها لمجرد الردّ على الشيعه.. والتمس بعضها استنباط حكم شرعى من أسلوب تولّى الخلفاء الثلاثه الأوائل. وإنّ الهوّه الساحقه بين تشريع الفقهاء وبين واقع الخلفاء، فضلاً عن تهافت كثير من هذه الآراء واخفاقها فى استنباط قاعده شرعيه، هو ما مكن للرأى المعارض _ القول بالنصّ _ ممثلاً فى حزب الشيعه» [٣١]. ثالثاً: القيمه الشرعيه لقرارات الشورى وعلاقتها بالولايات المنصوص عليها إن من أهم المستندات الشرعيه التى تعتمدها نظريه الشورى هى الآيه الكريمه: (وشاورهم فى الأمر). هذه الآيه تلزم الإمام الحاكم بوجود الشورى على رأى من يقول: (إن الآيه فى خطابها للرسول صريحه فى الأمر بالشورى والأمر ظاهر بالوجوب، والآيه بهذا المعنى ليس أكثر من أن تدعو لاستشاره المسلمين (وشاورهم) وحيث لا يمكن استشاره المسلمين جميعاً فلا بد من الأخذ باليسور فى هذه الاستشاره وهو استشاره ذوى الرأى والخبره) [٣٢]. وبهذا المعنى هل أن الشورى مطلوبه بحد نفسها، أو أنها طريق يتحقق بواسطتها غايات أخرى؟ لا شك أن الشورى

ليست مطلوبه في حد نفسها ولا- هي موضوع مستقل للطلب، وإنما الشورى طريق الى تحقيق غايات أخرى وأهم هذه الغايات التعرف على وجهات نظر الآخرين وتصوراتهم ومناقشاتهم وأفكارهم. وهذه التصورات والأفكار عندما تتوارد من منابع مختلفه وتجتمع في موضع واحد تكون لها قيمه كبيره في توجيه سياسه الحكم والإداره والاقتصاد والأمن والحرب وغير ذلك في البلد، وهذا الوجه يتم في غير المعصومين من أولياء الأمور. الى هنا قد أتضح الغرض من تشريع الشورى، لكن السؤال عن القيمه الشرعيه التي تتمتع بها الشورى، وهل تعتبر النتيجة التي تتمخض عنها الشورى بالإجماع أو بالأكثرية قراراً ملزماً لولى الأمر أم لا؟ يتجه علماء السنّه في الإجابة على هذا السؤال على نحو إتحاهين: الأول: يرى هذا الإتجاه بأن نتيجة الشورى ملزمه لولى الأمر وللنظام بشكل عام. ومن هؤلاء: الشيخ محمد عبده؛ يقول في تفسير: (أولى الأمر) معناه أصحاب أمر الأمة في حكمها، وهو الأمر المشار إليه في قوله تعالى: (وأمرهم شورى بينهم) ولا- يمكن أن يكون شورى بين جميع أفراد الأمة، فتعين أن يكون شورى بين جماعه تمثل الأمة... وما هؤلاء إلا أهل الحل والعقد الذين تكرر ذكرهم، ويضيف: «ويجب على الحكّام الحكم بما يقرره أولو الأمر _ أصحاب الشورى _ وتنفيذه» [٣٣]. الثاني: يرى هذا الإتجاه بأن قيمه الشورى توجيهيه فقط وليس لها قيمه شرعيه في إلزام ولى الأمر بالتنفيذ. ومن هؤلاء: القرطبي، إذ يقول في تفسيره: «والشورى مبنيه على اختلاف الآراء والمستشير ينظر في ذلك الاختلاف، وينظر أيها أقرب الى الكتاب والسنّه إن أمكنه، فإذا أرشده الله تعالى الى ما شاء منه عزم عليه وأنفذه متوكلاً عليه» [٣٤]. أما فقهاء الإماميه فيذهبون الى الرأى

الثانى فى تفسير آيه الشورى، يقول الشيخ محمد جواد البلاغى: (وشاورهم فى الأمر) واستصلحهم، واستمل قلوبهم بالمشاوره، لا لأنهم يفيدونه سداداً وعلماً بالصالح، كيف وإن الله مسدده (وما ينطق عن الهوى - إن هو إلا وحى يوحى) فإذا عزمت على ما أمرك الله بنور النبوه وسددك فيه (فتوكل على الله) [٣٥]. فالشورى فى نظر مدرسه أهل البيت تتلخص فى أن رأى المسلمين ليس ملزماً لرسول الله (صلى الله عليه وآله) حيث قال تعالى: (فإذا عزمت فتوكل)، إذا فالقيام بالعمل يكون على أساس عزم الرسول (صلى الله عليه وآله) وليس على ما يريته المؤمنون. ثم إن مشاوراته (صلى الله عليه وآله) كانت فى مقام استجلاء رأى المسلمين فى كيفية تنفيذ الأحكام الإسلاميه، وليست فى مقام استنباط الحكم الشرعى بالتشاور؛ أضف الى كل ذلك أن الله تعالى قال: (وما كان لمؤمن ولا مؤمنه إذا قضى الله ورسوله أمراً أن يكون لهم الخيره من أمرهم ومن يعص الله ورسوله فقد ضلّ ضلالاً مبيناً) [٣٦]. إذا رجحان المشاوره ينحصر بمورد لم يقض الله ورسوله فيه أمراً، وأما فى ما قضى الله ورسوله فيه أمراً تكون المشاوره حينئذ معصيه لله ولرسوله وضلالاً مبيناً [٣٧]. وعليه، فالشورى ذات قيمه توجيهيه تغنى القرارات الإسلاميه فى كل المجالات الحياتيه وغيرها، وهى غير ملزمه للإمام المعصوم، لأنها لا تشرع حكماً قبال قول المعصوم وفعله وتقريره، وتنحصر فى المورد الذى لم يقض الله ورسوله فيه أمراً. وأما من الناحيه التاريخيه كما ذكرنا لم تكن الشورى كنظام سياسى شرعى للحكم، لأنها جاءت كتبرير للأمر الواقع والسعى لجعله مصدراً رئيسياً فى وصف النظام السياسى الحاكم آنذاك، وأن الخلافه لا تتم إلا بنص من النبى للخليفه

العلاقه بين البيعه والنص

البيعه تكريم للإنسان لكى يقرر مصيره فى الدعوه الى الله والجهاد فى سبيله أو شؤون الحكم والسياسه. والإسلام بطبيعته لا يريد أن تتقرر حياه المسلمين بمعزل عن إرادتهم ووعيهم وقرارهم. والطاعه هنا تبرز أهميتها فى تنفيذ مهمات الدعوه والتبليغ ومهمات الدوله ومهمات الجهاد، وتتأكد الطاعه للإمام المعصوم فى أقسامها الثلاثه عبر البيعه. ولا يعنى أن الطاعه تسقط عن الإمام المعصوم عند عدم البيعه له. فإذا كانت البيعه وفق هذا المنظار تؤكد وتوثق الإمامه والطاعه له بعد افتراض ثبوت الإمامه، فهل يمكن لنا أن نقول: إن البيعه شرط لصحة طاعه الإمام، أو أنها شرط لوجوب الطاعه وانعقاد الإمامه وبدون البيعه لا إمامه، كما أنه لا- صحة للطاعه أيضاً؟ فنقول: ان البيعه تأكيد وتوثيق للالتزام بولايه وسياده ولى الأمر وليست إنشاءً للولايه أو شرطاً لصحة الطاعه. فالطاعه والإمامه لا تتوقف على البيعه لمن ثبتت له الولايه بالنص. ولهذا نجد الرسول (صلى الله عليه وآله) قد عمل بالبيعه أثناء حياته انطلاقاً من هذا المفهوم، كما هو واضح فى بيعه العقبه الأولى وبيعه العقبه الثانيه وبيعه الغدير. هذه الصور للبيعه قد تمت مع رسول الله (صلى الله عليه وآله) مع أن الولايه ثابتة له قبل حدوثها، وبيعه المسلمين أو عدم بيعتهم له (صلى الله عليه وآله) فى الاستجابة لدعوته (صلى الله عليه وآله) أو الجهاد والإمره، لم تغيّر من حق الرسول على الأمة فى الطاعه فى أمر الدعوه والجهاد والإمره. وكذلك الإمره كانت ثابتة لعلی (عليه السلام) بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى غدير خم. فلم تثبت هذه الإمره يومئذ ببيعه المسلمين له وإن كان رسول الله (صلى الله عليه وآله) قد أمرهم بذلك،

فإن هذه البيعة لا تزيد قيمتها من الناحية التشريعية على تأكيد هذه الولاية والطاعة لها. وكون الإمامه حاصله بالعهد، قد مضى عليه أهل السنّه أيضاً. قالوا: إذا عهد الخليفه الى آخر بالخلافه بعده، فإنّ بيعته منعقد، وإن رضى الأمه بها غير معتبر، ودليل ذلك أن بيعه الصديق لعمر لم تتوقف على رضى بقيه الصحابه [٣٨]. هذا، مع أننا لا نجد بين أبي بكر وعمر بيعه، وإنما هو عهد بالخلافه لا- غير. فعهد النبي (صلى الله عليه وآله) أولى أن يُتبع، بلا- مسوغ للخلاف، فهو ماض وبه تحققت الخلافه لعلي (عليه السلام) بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) مباشره سواء بايعته الأمه على الطاعه أو لم تباع، فالبيعه إنّما تنشئ عقد الطاعه وتسليم مقاليد الحكم والاداره ; فهذا لا- يتم إلا- بالبيعه وقد عرضت على على من قبل العباس، فرفض أن تكون إلاّ جهره على الملاء وعامه فى المسجد النبوى الشريف، ثم لما أتته بالبيعه فباع الناس على ذلك، فكانت البيعه على الحكم، وهكذا كان الأمر مع الحسن (عليه السلام) وحين حُبت البيعه عن الأئمه الذين اختارهم الله ورسوله فقد حيل بينهم وبين ممارسه الحكم والاداره العامه، دون أن يسلبهم ذلك حق الإمامه الثابت لهم، شأنهم فى ذلك شأن الكثير من الأنبياء الذين عصتهم أممهم وحالت بينهم وبين ممارسه دورهم الحقيقى فى القيادة والارشاد والتوجيه، دون أن يسلبهم ذلك منزلتهم التى أنزلهم الله تعالى بها [٣٩]. إذاً فقيمه البيعه بحضور الإمام المعصوم لا تزيد على كونها تأكيداً وتوثيقاً ممن ثبتت الولاية له بالنص. كما أن البيعه لا تنشئ ولايه قبال الولاية للشخص المنصوص عليه كالرسول أو الإمام، والنص للإمام يوجب طاعته وحرمة التخلف عن

الرسول يعمل لتركيز نظريه النص

ولو دققنا النظر من الناحية التاريخيه ولاحظنا خطوات الرسول (صلى الله عليه وآله) فى تربيته الأُمَّه و تثقيفها حول أخطر مسأله إلهيه وهى الخلافه لوجدناه قد ركز فى ذهنها نظريه النصّ دون الشورى، ولا يوجد أى نشاط يذكر للرسول (صلى الله عليه وآله) فى تثقيف الأُمَّه وتربيتها على غير هذه النظرية ابتداءً من نزول قوله تعالى: (وأندر عشيرتك الأقربين). وحتى نزول قوله تعالى: (يا أيّها الرسول بلّغ ما أنزل إليك من ربّك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس). فقد جاء عن ابن عباس عن الإمام على (عليه السلام) أنه قال: «لما نزلت هذه الآيه (وأندر عشيرتك الأقربين) على رسول الله (صلى الله عليه وآله) دعانى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال لى: يا على إن الله أمرنى أن اندر عشيرتى الأقربين، فضقت بذلك ذرعاً، وعرفت أنى متى أباديهم بهذا الأمر أرى منهم ما أكره، فَصَيَّمْتُ عليه حتى جاءنى جبرائيل، فقال: يا محمد إلا تفعل ما تؤمر به يعذبك ربّك، فاصنع لنا صاعاً من طعام واجعل عليه رجل شاه واملأ لنا عَسّاً من لبن، ثم اجمع لى بنى عبدالمطلب حتى أكلّمهم وأبلغهم ما أمرت به، ففعلت ما أمرنى به ثم دعوتهم له وهم يومئذ أربعون رجلاً يزيدون رجلاً أو ينقصونه، فيهم أعمامه أبو طالب والحمزه والعباس وأبو لهب _ الى أن قال _ فتكلم رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: يا بنى عبدالمطلب إئتى والله ما أعلم شاباً فى العرب جاء قومه بأفضل مما جتتكم به، إني جتتكم بخير الدنيا والآخرة وقد أمرنى الله تعالى أن أدعوكم إليه، فأيتكم يؤازرنى على هذا الأمر على أن يكون أخى ووصيى وخليفتى

فيكم؟ _ قال الإمام علي (عليه السلام) _ فأحجم القوم عنها جميعاً فقلت وإني لأحدثهم سنّاً، وأرمصهم عيناً... أنا يا نبي الله أكون وزيرك عليه. فأخذ برقبتي ثم قال (صلى الله عليه وآله) إن هذا أخي ووصيي وخليفتي فيكم فاسمعوا له واطيعوا. قال علي (عليه السلام) _ فقام القوم يضحكون ويقولون لأبي طالب قد أمرك أن تسمع لابنك وتطيع» [٤٠]. هكذا أخذ رسول الله (صلى الله عليه وآله) يهيب الأُمه بدءً بعشيرته الأقربين ويوجهها نحو خلافة علي (عليه السلام) من بعده، ناصراً علي الأُخوه والوصايه والخلافه ولزوم الانقياد له. وكان النبي (صلى الله عليه وآله) يسلط الضوء علي معاني الآيات القرآنيه التي كانت تنزل في حقّه (عليه السلام) خصوصاً الآيات التي لها صلّه بموقع الخلافه والإمامه. ذكر الزمخشري في تفسير قوله تعالى: (إنما وليكم الله ورسوله والذين آمنوا الذين يقيمون الصلاه ويؤتون الزكاه وهم راعون) [٤١]: إن هذه الآيه نزلت في الإمام علي (عليه السلام) حين سأله سائل، وهو راع في صلاته فطرح له خاتمه [٤٢]. ولإزاله الالتباس، وقطعاً لدابر أي تأويل حول المراد بالولي وتشخيصه في مثل هذه الموارد صرح النبي (صلى الله عليه وآله) في أكثر من مناسبة قائلاً: «إنّ عليّاً مني وأنا منه، وهو وليّ كل مؤمن بعدى» [٤٣] ولتأكيد ولايه الإمام علي (عليه السلام)، ودوره المهم في تبين معالم الرساله الإسلاميه وتحقيق أهدافها من خلال ممارسه القياده لتطبيق أحكامها وصيانتها من كل ما يمكن أن يشوبها من تشويه وتحريف بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «علي منّي وأنا من عليّ ولا يؤدي عني إلا أنا أو عليّ...» [٤٤]. ورسخ النبي

(صلى الله عليه وآله) هذا المفهوم عملياً جهاً نهاراً فى قصه تبليغ سورة براءه، وقد أخرج هذه الروايه الإمام أحمد بن حنبل فى مسنده عن أبى بكر حين قال: «إنّ النبى بعثه ببراءه الى أهل مكه، فسار ثلاثاً ثم قال لعلى: إلحقه، فردّ على أبى بكر وبلغها، فلما قدم أبو بكر على رسول الله (صلى الله عليه وآله) قال: يا رسول الله حدث فى شىء؟! قال (صلى الله عليه وآله): ما وجدت فىك إلاّ خيراً، لكننى أمرت أن لا يبلغ عنى إلاّ أنا أو رجل منى...» [٤٥]. وفى الكشف: روى أن أبى بكر لما كان ببعض الطريق _ أى لتبليغ سورة براءه _ هبط جبرائيل (عليه السلام)، فقال: «يا محمد لا يبلغن رسالتك إلاّ رجل منك، فأرسل علياً...» [٤٦]. وأخيراً ختم القرآن الكريم هذا الموضوع الحيوى والمهم _ وهو عمليه الإعداد الفكرى والتربوى على كيفية التعامل مع موضوع الخلافه والولاية بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) _ فى آخر ما نزل منه فى آيه التبليغ ثم فى آيه إكمال الدين بعد قصه غدیر خم المشهوره، بحيث لم يبق هناك عذرٌ لمعتذر. وقصه الغدير _ كما تناقلها الرواه مع بعض الاختلاف _ هى كما يأتى: لما رجع رسول الله (صلى الله عليه وآله) من حجه الوداع، نزل عليه الوحي مُشدّداً: (يا أيها الرسول بلغ ما أنزل إليك من ربك وإن لم تفعل فما بلغت رسالته والله يعصمك من الناس) [٤٧] فحطّ الركب عند غدیر خم، وجمع الناس فى منتصف النهار، والحرُّ شديد، وخطب فيهم النبى (صلى الله عليه وآله) قائلاً: «كأنى قد دُعيت فأجبتُ وإنى تركت فيكم الثقلين، أحدهما أكبر من الآخر، كتاب

الله وعترتي _ وفي روايه مسلم [٤٨] وأهل بيتي _ فانظروا كيف تخلفوني فيهما، فإنهما لن يفترقا حتى يردا عليّ الحوض...» ثم قال: «إن الله مولاي، وأنا مولى كل مؤمن»، ثم أخذ بيد علي فقال: «من كنت مولاه فهذا وليه _ أو فهذا مولاه [٤٩] _ اللهم وال من والاه، وعاد من عاداه، واخذل من خذله، وانصر من نصره [٥٠] وأدر الحق معه حيثما دار...» [٥١] . وقد أعقب هذا الحدث الكبير نزول الوحي مره أخرى بقوله تعالى: (اليوم أكملت لكم دينكم وأتممت عليكم نعمتي ورضيت لكم الإسلام ديناً) [٥٢] . وقد ورد في بعض النصوص المرويّه أن الرسول (صلى الله عليه وآله) قال بعد نزول هذه الآية في ذلك اليوم المشهود وهو اليوم الثامن عشر من ذى الحجه [٥٣] يوم الغدير قال: «الله أكبر، الحمد لله على إكمال الدين وإتمام النعمه ورضى الرب برسالتي وبالولايه لعلي بعدى» [٥٤] . وفي روايه لأحمد: «فلقية عمر بن الخطاب _ أى لقي الإمام عليّاً _ بعد ذلك، فقال له: هنيئاً أصبحت وأمسيّت مولى كل مؤمن ومؤمنه...» [٥٥] . ولا نجد في حياه الرسول (صلى الله عليه وآله) جهداً آخر يذكر قد استهدفه رسول الله (صلى الله عليه وآله) في تثبيت مسأله الخلافه من بعده غير نظريه النص التي تعنى في محتواها الشرعى أكبر من كونها زعامه وقياده سياسيه، وإنما هى هدايه إلهيه تتكفل تحقيق ما تريده رساله النبي (صلى الله عليه وآله). حيث نصّ القرآن على النبي (صلى الله عليه وآله) إن لم يبلغ ذلك _ الذى بلغه عن أمر الخلافه والولايه من بعده _ لما بلغ رساله ربّه التي كان جاهداً على تبليغها خلال أكثر من

عقدين من عمره المبارك.

الطرق المحتمله والواقع التاريخي

وقد ناقش الشهيد الصدر (رضى الله عنه) هذه المسأله فى واقعها التاريخي ضمن عدّه احتمالات قد تعترض الذهن بخصوصها. منها: احتمال أن الرسول قد سلك طريق الإهمال _ أى أن الرسول لم يتحرك أصلاً لإبلاغ المسلمين وتربيتهم على أمر الولاية والقياده من بعده _ وهذا الافتراض باطل لأنه يتعارض مع مقام النبوه المحيط بكل ما يرتبط بالرساله ويتعارض مع النصوص التي تكلمت عن اهتمام الرسول بأمر الأمه من بعده فى حياته وقبيل وفاته وفى اللحظات الأخيره من حياته المباركه بالخصوص [٥٦]. كما ناقش الشهيد الصدر الطريق الثانى _ وهو افتراض الشورى _ بقوله: إن الوضع العام الثابت عن الرسول وجيل المهاجرين والأنصار ينفى فرضيه أن النبى (صلى الله عليه وآله) قد انتهج هذا الطريق. إذ لو كان النبى (صلى الله عليه وآله) قد أسند الأمر الى جيل المهاجرين والأنصار دون حصره بأهل بيته (عليهم السلام) لكان من أبده الأشياء التي يتطلبها هذا الموقف هو أن يقوم الرسول (صلى الله عليه وآله) بعملية توعيه للأمه على نظام الشورى وتفصيله وإعداد المجتمع الإسلامى لتقبل هذا النظام. ولو كان النبى (صلى الله عليه وآله) قد قام بتلك التوعيه لكان من الطبيعى أن تنعكس فى الأحاديث المأثوره عن النبى (صلى الله عليه وآله) وفى ذهنه جيل المهاجرين والأنصار مع أننا لا نجد فى الأحاديث الوارده عن النبى (صلى الله عليه وآله) أى صوره تشريعيه محدده لنظام الشورى. وأما ذهنه المهاجرين والأنصار فلا نجد فيها ملامح أو انعكاسات كاشفه عن توعيه من هذا القبيل فإنّ هذا الجيل صدر عن اتجاهين: أحدهما: الاتجاه الذى تزعمه أهل البيت (عليهم السلام) وكان يؤمن بالوصيه. والآخر: الاتجاه الذى

مثلته السقيفه وخط الخلافه الذى قام فعلاً بعد وفاه الرسول (صلى الله عليه وآله). وكل الأرقام والشواهد فى سيره أصحاب هذا الاتجاه تدل بصوره لا تقبل الشك، على أنه لم يكن يؤمن بالشورى، اذ عهد أبو بكر حين اشتد به المرض الى عمر ولم يستشر أحداً وولاه على الأمة دون مشوره المسلمين أو أهل الحل والعقد منهم، وسار عمر على المنهج نفسه حين عين سته يختارون من بينهم واحداً وكان يقول: «لو كان سالم حياً ما جعلتها شورى». وهذا تصريح منه بعدم الإيمان بمبدأ الشورى [٥٧]. ولو كان النبي (صلى الله عليه وآله) قد قرر أن يجعل من جيل المهاجرين والأنصار قيماً على الدعوه من بعده، لتحتم عليه أن يعيى هذا الجيل تعبئه رساليه وفكريه واسعه تجعله قادراً على مواجهه المشكلات الفكرية التى تواجهها الدعوه فى حاله انفتاحها على شعوب متعدده وأراض جديده. ولكننا لا نجد أثراً لذلك الإعداد، والمعروف عن الصحابه أنهم كانوا يتحاشون من ابتداء النبي (صلى الله عليه وآله) بالسؤال، بل أمسكوا عن تدوين آثار الرسول (صلى الله عليه وآله) وسنته على الرغم من أنها المصدر الثانى من مصادر الإسلام فى مجال التشريع، مع أن التدوين هو الأسلوب الوحيد لحفظها. وقد أثبتت الأحداث بعد وفاه النبي (صلى الله عليه وآله) أن جيل المهاجرين والأنصار لم يكن يملك أى تعليمات محدده عن كثير من المشاكل الكبيره، حتى أن المساحه الهائله من الأرض التى امتد إليها الفتح الإسلامى لم يكن لدى الخليفه والوسط الذى يسنده أى تصور محدد عن حكمها الشرعى، وعماً إذا كانت تقسم بين المقاتلين أو تجعل وفقاً على المسلمين عموماً، بل اختلفوا فى عدد التكبيرات فى صلاه الميت فبعضهم كان

يقول: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يكبر خمساً، وآخر يقول: سمعته يكبر أربعاً. وهكذا اتضح أن النبي (صلى الله عليه وآله) لم يسلك الطريق الثاني أيضاً. وأن إسناد القيادة والقيومه الى الأمة كان إجراءً مبكراً وقبل وقته الطبيعي، فلم يبق إذاً إلا الطريق الثالث، وهو أن النبي (صلى الله عليه وآله) قد أعدّ بأمر الله تعالى علياً (عليه السلام) وعيّنه قيماً على الرساله والأمة، باعتباره المرشح الطبيعي لهذه القيومه، لعمق وجوده في حركة الرساله واستيعابه لها وقدرته على الاشراف على حركتها بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) كما أثبتت الأحداث التاريخيه ذلك خلال ثلاثه عقود من عمره المبارك بعد الرسول (صلى الله عليه وآله) باعتراف المؤرخين. وليس ما تواتر عن النبي (صلى الله عليه وآله) من النصوص في أهل بيته (عليهم السلام) وفي على إلا تعبيراً عن سلوكه (صلى الله عليه وآله) للطريق الثالث الذي كانت تفرضه وتدل عليه قبل ذلك طبيعه الأشياء [٥٨].

نظريه النص في حديث الإمام على وأهل البيت

واضح جداً في قراءه تلك الحقبه من التاريخ أنّ علياً (عليه السلام) هو أكثر من تبني إظهار النصوص والإشارات الداله على ترشيحه لخلافه الرسول (صلى الله عليه وآله)، أو النصّ عليه بالاسم. وصحه نسبه هذه الكلمات إليه قد فرغ منها أصحاب التحقيق حين تجرّدوا عن الأهواء، وسكن إليها أكثر من خمسين علماً من شراح كلماته، ودافعوا عنها دفاعاً معزّزاً بالبراهين الباعثه على الاطمئنان [٥٩]. على (عليه السلام) هو الذي أعاد الى الأذهان أحاديث نبويّه تبرز حقه بالخلافه بلا منازع، كانت قد حُجِر عليها أيام الخلفاء إذ منعوا من الحديث إلا ما كان في فريضه، يريدون بها الأحكام وفروع العبادات: ١ _ فقد جمع الناس أيام خلافته

فخطبهم خطبته المنقوله بالتواتر، يناشد فيها أصحاب رسول الله (صلى الله عليه وآله): مَنْ سَمِعَ مِنْهُمْ رَسُولَ اللَّهِ بِغَدِيرِ خَمٍّ يَخْطُبُ وَيَقُولُ: «مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَعَلَيَّْ مَوْلَاهُ» إِلَّا قَامَ فَشَهِدَ [٦٠]. ٢ _ وعلى هو الذى أعاد نشر حديث آخر يرشحه على أبى بكر وعمر خاصة، إذ أخبر النبى أن من أصحابه من يقاتل بعده على تأويل القرآن كما قاتل هو (صلى الله عليه وآله) على تنزيله، فتمنى أبو بكر أن يكون هو ذلك الرجل، فلم يصدق النبى أميته، بل قال له «لا»! فتمنى ذلك عمر لنفسه فلم يكن أحسن حظاً من أبى بكر، ثم قطع النبى الأمانى كلها حين أخبرهم أنه على، لا غير! [٦١]. هذه الأحاديث وغيرها وإن رويت عن غيره، إلا أن روايتها عنه امتازت بكونها خطبه على جمهور الناس، لا حديثاً لواحد أو لبضعه نفر، وهذا أبلغ فى التأكيد على حقه الذى أيقن به، وأيقن بأن كثيراً من الصحابه كانوا يعرفونه ولا يجهلوناه. ٣ _ وقد ذكر عنه أكثر من هذا بكثير فى يوم الشورى أو بعدها، لكن اختلفوا فى تفصيله وفى إسناده أيضاً، وإن كان قد ثبت عندهم ذلك بالجملة، وأقل ما ذكر من مناشدته تلك ما أخرجه ابن عبدالبر، قال على لأصحاب الشورى: «أنشدكم الله، هل فيكم أحد آخى رسول الله بينه وبينه، إذ آخى بين المسلمين، غيرى؟». وقال ابن عبدالبر بعده: رويانا من وجوه عن على (عليه السلام) أنه كان يقول: «أنا عبدالله وأخو رسول الله، لا يقولها أحد غيرى إلا كذاب» [٦٢]. ورواها فى كنز العمال حديثاً طويلاً عن أبى الطفيل أنه سمع علياً يوم الشورى يقول: ... الحديث [٦٣]، وما أخرجه ابن عبدالبر قطعه

منه، لكن إسناد كثر العمّال فيه جهاله [٦٤]، وقد دار حوله جدل، فقيل: رواه زافر عن رجل، فالرجل مجهول، وزافر لم يتابع عليه، وأنكره بعضهم لأجل متنه، ولا- يعتدّ بهذا الإنكار لأنه مبني على فهم لا- أصل له يصوّر البيعه لأبي بكر على أنها كانت إجماعاً أو شبه إجماع، وما خالف هذا التصوّر فهو عنده منكر، وهذا فرط خيال كما هو ثابت. وأمّا الإسناد فقد توبع عليه زافر كما في الإسناد الذي أورده ابن عبد البرّ في الاستيعاب [٦٥]، وقد قال ابن حجر العسقلاني: إنّ زافراً لم يُتَّهم بكذب، وأنه إذا توبع على حديث كان حسناً [٦٦]. وفي أوّل هذا الحديث، قال أبو الطفيل: كنت على الباب يوم الشورى فارتفعت الأصوات بينهم، فسمعت عليّاً يقول: «بايع الناس لأبي بكر، وأنا والله أولى بالأمر منه، وأحقّ به منه فسمعت وأطعت مخافه أن يرجع الناس كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم تابع الناس عمر وأنا والله أولى بالأمر منه، وأحقّ به منه، فسمعت وأطعت مخافه أن يرجع الناس كفّاراً يضرب بعضهم رقاب بعض بالسيف، ثم أنتم تريدون أن تبايعوا عثمان! إذا أسمع وأطيع». ثم ذكر أمر الشورى وشرع يحصى عليهم من فضائله وخصائصه التي امتاز بها عليهم، وكانت أولها القطعه التي رواها ابن عبد البرّ في المؤاخاه [٦٧]. ولهذا الكلام ما يشهد له أيضاً ممّا سيأتي في فقرات لاحقه. ٤ _ وعلى جدّد التذكير أيضاً بما يبرز حقّه فوق أبي بكر خاصّه، حين ذكّر الناس بقصّه أخذه سورة براءه من أبي بكر! روى النسائي بإسناد صحيح عن علي (عليه السلام): أنّ رسول الله (صلى الله عليه وآله) بعث ببراءه الى أهل مكه مع أبي

بكر، ثم أتبعه بعلي فقال له: «خذ الكتاب فامض به الى أهل مكة قال: فلحقته فأخذت الكتاب منه، فانصرف أبو بكر وهو كئيب، فقال: يا رسول الله! أنزل فيّ شيء؟ قال: «لا، إني أمرت أن أبلغه أنا أو رجل من أهل بيتي» [٦٨]. وفي كلّ واحد من هذه الأحاديث ردّ على من يقول إنّ علياً لم يذكر شيئاً يدلّ على أحقيّته في الخلافة، هذا ولم ندخل بعد في رحاب نهج البلاغه. ٥ _ ومن أشهر أقواله، قوله بعد أن بلغه خبر السقيفه ومبايعه الناس لأبي بكر: «ماذا قالت قريش؟». قالوا: احتجّت بأنّها شجرة الرسول (صلى الله عليه وآله). فقال: «احتجّوا بالشجرة وأضاعوا الثمره» [٦٩]. ٦ _ وفي احتجاجه المشهور على نتائج السقيفه أيضاً، قوله: فإن كنت بالشورى ملكت أمورهم فكيف بهذا والمشيرون عُيّب وإن كنت بالقربى حججت خصيمهم فغيرك أولى بالنبى وأقرب [٧٠]. ٧ _ خطبته الشقشقيّه، التي حضيت دائماً بمزيد من التوثيق [٧١]، وهي من أكثر كلماته المشهوره وضوحاً ودلاله وتفصيلاً: «أما والله لقد تقمّصها فلان، وإنه ليعلم أنّ محلى منها محلّ القطب من الرحا، ينحدر عنى السيل ولا يرقى إلى الطير... فسدلت دونها ثوباً وطويت عنها كشحاً، وطفقت أرتى بين أن أصول بيد جدّاء، أو أصبر على طخيه عمياء!.. فرأيت أنّ الصبر على هاتا أحجى، فصبرتُ وفي العين قذى، وفي الحلق شجا، أرى تراثى نهبا! حتى مضى الأوّل لسيله، فأدلى بها الى فلان بعده.. فيا عجباً، بينا هو يستقلها [٧٢] فى حياته، إذ عقدها لآخر بعد وفاته!! لشدّ ما تشطّرا ضرعها!.. فصبرت على طول المدّه، وشده المحنه.. حتى إذا مضى لسيله جعلها فى جماعه زعم أنّى أحدهم، فيالله وللشورى،

متى اعترضَ الریبُ فَيَّ مع الأوّل منهم حتى صرّتُ أقرن الى هذه النظائر!...» [٧٣]. إذاً أبو بكر أيضاً كان يعلم أنّ محلّ عليّ من الخلافه محلّ القطب من الرحا! وقد يبدو هذا فى منتهى الغرابه لمن أَلِفَ التصوّر القدسى لتعاقب الخلافه، ذاك التصوّر الذى صنعه التاريخ وفق المنهج الذى قرأناه فى الفصول المتقدمه، ومن هنا استنكروه، كما استنكروا سائر كلامه فى الخلافه، وقبله استنكروا جملة من الحديث النبوى الشريف الذى يصدم تلك القداسه! لكن الحقيقه، كلّ الحقيقه، أنك لو تلمّست لذاك التصوّر القدسى شاهداً من الواقع مصدّقاً له لعدت بلا شىء! لكن لم يألّف التاريخ الإصغاء لعليّ!! التاريخ الذى أثبت، بما لا يدع مجالاً لشبهه، أنّ عليّاً لم يبايع لأبى بكر، إلّا- بعد سته أشهر، صمّ آذانه عن سماع أىّ حجّه لعليّ فى هذا التأخر! تناقض لم يستوقف أحداً من قارئى التاريخ! وكيف يستوقفهم على عيوب نفسه، وهو وحده الذى صاغ تصوّراتهم وثقافتهم؟ ٨ - من كلام له بعد الشورى، وقد عزموا على البيعه لعثمان: «لقد علمتم أنى أحقّ بها من غيرى، ووالله لأسلمنّ ما سلمت أمور المسلمين ولم يكن فيها جورٌ إلّا- عليّ خاصه؛ التماساً لأجر ذلك وفضله، وزهداً فى ما تنافستموه من زخرفه وزبرجه» [٧٤]. وجد ابن أبى الحديد أنّ هذه الكلمه هى آخر ماقاله على (عليه السلام) آنذاك فى كلام نقله هنا بعد أن أراح عنه كلّ شكّ فى صحّته، فقال: نحن نذكر فى هذا الموضوع ما استفاض فى الروايات من مناشدته أصحاب الشورى، وقد روى الناس ذلك فأكثروا، والذى صحّ عندنا أنّه لم يكن الأمر كما روى من تلك التعديلات الطويله، ولكنّه قال لهم بعد أن بايعوا عثمان وتلكاً

هو (عليه السلام) عن البيهقي: «إِنَّ لَنَا حَقًّا إِنْ نُغْطِه نَأْخُذْهُ، وَإِنْ نُؤَمِّنْهُ نَرْكَبُ أَعْجَازَ الْإِبِلِ وَإِنْ طَالَ السَّرِيُّ» فِي كَلَامٍ قَدْ ذَكَرَهُ أَهْلُ السِّيَرَةِ.. ثُمَّ قَالَ لَهُمْ: أَنْشِدْكُمْ اللَّهُ ۚ أَفِيكُمْ أَحَدٌ آخَى رَسُولَ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) بَيْنَهُ وَبَيْنَ نَفْسِهِ غَيْرِي؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: أَفِيكُمْ أَحَدٌ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): «مَنْ كُنْتَ مَوْلَاهُ فَهَذَا مَوْلَاهُ» غَيْرِي؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: أَفِيكُمْ أَحَدٌ قَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): «أَنْتَ مَنِّي بِمَنْزِلَةِ هَارُونَ مِنْ مُوسَى» غَيْرِي؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: أَفِيكُمْ مِنْ أَوْثَمَنِ عَلَى سُورَةِ بَرَاءٍ وَقَالَ لَهُ رَسُولُ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ): «إِنَّهُ لَا يُؤَدِّي عَنِّي إِلَّا أَنَا أَوْ رَجُلٌ مَنِّي» غَيْرِي؟ قَالُوا: لَا. قَالَ: أَلَا تَعْلَمُونَ أَنَّ أَصْحَابَ رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) فَرَّوْا عَنْهُ فِي مَاقِطِ الْحَرْبِ [٧٥] فِي غَيْرِ مَوْطِنٍ، وَمَا فَرَرْتُ قَطُّ؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: أَلَا تَعْلَمُونَ أَنِّي أَوَّلُ النَّاسِ إِسْلَامًا؟ قَالُوا: بَلَى. قَالَ: فَأَيْنَا أَقْرَبُ إِلَى رَسُولِ اللَّهِ (صَلَّى اللَّهُ عَلَيْهِ وَآلِهِ) نَسَبًا؟ قَالُوا: أَنْتَ. فَقَطَعَ عَلَيْهِ عَبْدِ الرَّحْمَنِ بْنُ عَوْفٍ كَلَامَهُ، وَقَالَ: يَا عَلِيُّ، قَدْ أَبَى النَّاسُ إِلَّا عُثْمَانَ، فَلَا تَجْعَلَنَّ عَلِيَّ نَفْسَكَ سَبِيلًا! ثُمَّ تَوَجَّهَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ إِلَى أَبِي طَلْحَةَ الْأَنْصَارِيِّ [٧٦]، فَقَالَ لَهُ: يَا أَبَا طَلْحَةَ، مَا الَّذِي أَمَرَكَ عَمْرٌ؟ قَالَ: أَنْ أَقْتَلَ مِنْ شَقِّ عَصَا الْجَمَاعَةِ! فَقَالَ عَبْدِ الرَّحْمَنِ لِعَلِيِّ: بَايِعْ إِذَا، وَإِلَّا كُنْتَ مُتَّبَعًا غَيْرَ سَبِيلِ الْمُؤْمِنِينَ!! وَأَنْفَذْنَا فِيكَ مَا أَمَرْنَا بِهِ!! فَقَالَ عَلِيُّ (عَلَيْهِ السَّلَامُ) كَلِمَتَهُ هَذِهِ: «لَقَدْ عَلِمْتُمْ أَنِّي أَحَقُّ بِهَا مِنْ غَيْرِي، وَوَاللَّهِ لَأَسْلَمَنَّ مَا سَلِمَتْ أُمُورُ الْمُسْلِمِينَ وَلَمْ يَكُنْ فِيهَا جَوْرٌ إِلَّا عَلِيٌّ خَاصَّهُ...» [٧٧]. إِذَا هَذَا كَلَامُ خَيْرِهِ مُسْتَفِيزٍ، وَليْسَ هُوَ مِنْ غَرَائِبِ

الأخبار أو منكراتها. ٩ _ وقد قال قائل: إنك على هذا الأمر يا ابن أبي طالب لحريص. فقلت: بل أنتم والله لأحرص وأبعد، وأنا أخص وأقرب، وإنما طلبت حقاً لي، وأنتم تحولون بيني وبينه، وتضربون وجهي دونه! فلمّا قرعته بالحجّه في الملاء الحاضرين هبّ كأنه بُهت لا يدرى ما يجيئني به!! [٧٨]. والقائل إمّا سعد بن أبي وقاص يوم الشورى على قول أهل السنّه، أو أبو عبيده بعد يوم السقيفه على قول الشيعه، وأياً كان فهذا الكلام مشهور يرويه الناس كافّه كما يقول المعتزلي السنّي ابن أبي الحديد [٧٩]. ١٠ _ «اللهمّ إنّي أستعديك على قريش ومن أعانهم، فإنّهم قطعوا رحمى، وصغّروا عظيم منزلتى، وأجمعوا على منازعتى أمراً هو لي، ثم قالوا: ألا إنّ في الحقّ أن تأخذه وفي الحقّ أن تتركه» [٨٠]. ١١ _ «أمّا بعد.. فإنّه لما قبض الله نبيّه (صلى الله عليه وآله) قلنا: نحن أهله وورثته وعترته وأولياؤه دون الناس، لا- ينازعنا سلطانه أحد، ولا- يطمع في حقنا طامع، إذ انبرى لنا قومنا فغصبونا سلطان نبيّنا، فصارت الإمرة لغيرنا...». هذه هي مقدّمه خطبته في المدينه المنوره في أوّل إمارته ولما يمض على إمارته أكثر من شهر [٨١]. ١٢ _ «أمّا الاستبداد علينا بهذا المقام.. فإنّها كانت أثره شحّت عليها نفوس قوم، وسخت عنها نفوس آخرين، والحكم لله، والمعوّد إليه القيامة». قاله في جواب سائل سأله: كيف دفعكم قومكم عن هذا المقام وأنتم أحقّ به؟ ثم يصل جوابه بما ينقله الى ما هو أولى بالاستنكار، فيقول: ودّع عنك نهياً صيح في حجراته ولكن حديثاً ما حديث الرواحل وهلمّ الخطب في ابن أبي سفيان، فلقد أضحكنى الدهر بعد إبكائه...»

فى أهل البيت

مثل ما ظهر هناك من وضوح وتركيز فى استعراض حقه خاصه، يظهر هنا فى شأن أهل البيت فى جمله من كلماته: ١ _ «اللهم بلى، لا تخلو الأرض من قائم لله بحجه، إما ظاهراً مشهوراً، وإما خائفاً مغموراً، لئلا تبطل حجج الله وبيئاته» [٨٣]. يرى ابن أبى الحديد المعتزلى أن هذا يكاد يكون تصريحاً بمذهب الإماميه [٨٤]. ٢ _ «لا يُقاس بآل محمّد من هذه الأمّه أحد، هم أساس الدين، وعماد اليقين.. ولهم خصائص حقّ الولاية، وفيهم الوصيّه والوراثه...» [٨٥]. فبعد ذكر حقّ الولاية، هذا واحد من مواضع يذكر فيها الوصيّه تصريحاً أو تلميحاً [٨٦]، ثم هو الموضوع الأكثر صراحة فى نسبه الوصيّه الى نفسه وأهل البيت مع هذا، فهو الموضوع الذى أهمله الدكتور محمّد عماره وهو يستقصى هذه المفرده فى كلام عليّ، أو غفل عنه، لأجل أن يقول: إننا لا نجد فى خطب عليّ وكلامه ومراسلاته التى ضمّمها نهج البلاغه وصفه بهذا اللفظ. هذا كلّه لأجل أن يدعم مقاله حلقّ فيها بدءً حين نسب كلمه «وصيّي» فى الحديث النبوى: «أنت أخى ووصيّي» الى صنع الشيعة الذين وضعوها بدلاً من كلمه (وزيرى) [٨٧]! مع أنّ الروايه السنّيه للحديث لم تعرف غير كلمه (وصيّي) [٨٨]. ٣ _ «إنّ الأئمّه من قريش، غُرسوا فى هذا البطن من هاشم، لا تصلح على سواهم، ولا تصلح الولاية من غيرهم» [٨٩]. وقد وقفنا من قبل على طائفه من النصوص الصحاحه التى اصطلفت بنى هاشم من قريش وقدمتهم عليهم، وطائفه من الوقائع وأحداث السيره التى قدّمت بنى هاشم على سواهم، فلا تحتجّ قريش بحجه إلا وكان بنو هاشم أولى بها. ٤

— «أين تذهبون! وأنى تؤفكون! والأعلام قائمه، والآيات واضحه، والمنار منصوبه، فأين يتاه بكم؟! وكيف تعمهون وبينكم عتره نبيكم وهم أزمه الحق، وأعلام الدين، وألسنه الصدق؟! فأنزلوهم بأحسن منازل القرآن، وردوهم ورود الهيم العطاش. أيها الناس، خذوها عن خاتم النبيين (صلى الله عليه وآله): إنه يموت من مات منّا وليس بميت، ويلى من بلى منّا وليس ببال» [٩٠]. استنكار لاذع، وأسف على هؤلاء الناس الذين تركوا عتره نبيهم، رغم وضوح الدلائل على لزوم اتباعهم! ٥ — «إنا سنخ أصلاب أصحاب السفينه، وكما نجا فى هاتيك من نجا ينجو فى هذه من ينجو، ويل رهين لمن تخلف عنه.. وإنى فيكم كالكهف لأهل الكهف، وإنى فيكم باب حطه، من دخل منه نجا ومن تخلف عنه هلك، حجّه من ذى الحجّه فى حجّه الوداع: إنى تركت بين أظهركم ما إن تمسيّ بكم به لن تضلّوا بعدى أبداً: كتاب الله وعترتى أهل بيتى» [٩١]. ٦ — «انظروا أهل بيت نبيكم، فالزموا سمتهم، واتبعوا أثرهم، فلن يخرجوكم من هدى، ولن يعيدوكم فى ردى.. فإن لبدوا فالبدوا، وإن نهضوا فانهضوا.. ولا تسبقوهم فتضلّوا، ولا تتأخروا عنهم فتهلكوا» [٩٢]. ٧ — «.. ألم أعمل فيكم بالثقل الأ-كبر، وأترك فيكم الثقل الأصغر؟» [٩٣]. الثقل الأكبر: القرآن الكريم، والثقل الأصغر هم: الإمام علىّ وفاطمه والحسن والحسين (عليهم السلام). ٨ — «المهدى منّا أهل البيت، يصلحه الله فى ليله» أخرجه أحمد والسيوطى، عن على (عليه السلام) [٩٤]. «المهدى منّا، من ولد فاطمه» أخرجه السيوطى عن على (عليه السلام) [٩٥]. وهكذا تقسيّمت كلمات على هذه بين حديث نبوى بحرفه أو بمضمونه، وبين وصف أو تقويم لحدث تاريخى حاسم، وليس فى هذا

كله على الإطلاق ما يشدّ عن وقائع التاريخ في صغيره ولا- كبيره. وخلاصه موقف الإمام على (عليه السلام) ويقينه بحقه في الخلافه فقد كان يقيناً من موقعه الممتاز عند الرسول (صلى الله عليه وآله) ومن حياته الخالصه في الإسلام، فلقد كان في حياه الرسول يقول: «إنَّ الله تعالى يقول: (أَفَإِنْ مَاتَ أَوْ قُتِلَ انْقَلَبْتُمْ عَلَىٰ أَعْقَابِكُمْ) [٩٦] والله لا نقلب على أعقابنا بعد إذ هدانا الله، والله لئن مات أو قُتِلَ لأقاتلنَّ على ما قاتل عليه حتى أموت، والله إنني لأخوه ووليه وابن عمه ووارث علمه، فمن أحقَّ به مني؟! [٩٧]. وهو القائل: «فلما مضى (صلى الله عليه وآله) تنازع المسلمون الأمر من بعده، فوالله ما كان يُلقى في رُوعي ولا يخطر ببالي أنَّ العرب تُزعج هذا الأمر من بعده عن أهل بيته! ولا أنَّهم مُنَّحوه عني من بعده! فما راعني إلاَّ انثيال الناس على فلان يبايعونه...» [٩٨]. هكذا إذاً «أراده حقاً يطلبه الناس، ولا يسبقهم هو الى طلبه» [٩٩].

حول بيعه الإمام على للثلاثه

وأشكلوا على بيعه الإمام على (عليه السلام) للثلاثه _ أبو بكر وعمر وعثمان _ وزعموا أنه لا- يجاب عن تلك البيعه بتوخى المصلحه، أو بالتقيه، أو بالإكراه، فكل ذلك يؤدي الى انتقاص في حق سيّدنا الإمام على (عليه السلام). فإنَّ مسأله الإكراه على البيعه، وعدم مبادرتة إليها بنفسه، قد تناقلها أهل التواريخ والسير. أخرج البخارى: «أن علياً امتنع عن البيعه لمدته سته أشهر حتى توفيت فاطمه الزهراء (عليها السلام)» [١٠٠]. وفي خطبه للإمام على (عليه السلام) جاء ما يبيّن بوضوح أسباب بيعته، ويفصح عن سرّها فلا يبقى تأويل لمتأول فهو يقول: أ_ «وايمُّ الله لولا مخافه الفرقه، وأن يعود الكفر

ويبور الدين، لغيرنا ذلك، فصبرنا على بعض الألم» [١٠١]. ب _ وقال (عليه السلام) في نهج البلاغه: «فنظرت، فإذا ليس لي معين إلا أهل بيتي، فظننت بهم عن الموت، وأغضيت على القذى وشربت على الشجا، وصبرت على أخذ الكظم وعلى أمر من طعم العلقم» [١٠٢]. فهل يمكن أن يُؤتى ببيان أوضح من هذا؟! وإذا، فما وجه الانتقاص بعد هذا التذمر والشكوى؟ وهو (عليه السلام) أعلم بالحال والمآل. نعم، لو لم يحتج عليهم، وكان قد خرج الى السقيفه يسعى تاركاً جسد الرسول الحبيب وصدق على أيديهم فوراً لكان ثمة وجه لمثل هذا الاحتجاج. فإذا ثبت من خلال سيره على بن أبي طالب (عليه السلام) بأنه قد هاجم نظريه الشورى وصرح بعدم شرعيتها، وصرح بالإكراه في بيعته للخلفاء الثلاثة لم تكن لبيعتة أيه دلالة على مشروعيه خلافتهم كما هو ثابت من تصريحاته (عليه السلام). ثم إنه قد بين على أنه الأولى بالخلافه من غيره، فهل يمكن لنا أن نقول بأن شرعيه الخلافه له من باب أن علياً أولى بالخلافه أولويه تفضيل لا أولويه اختصاص؟ هذا الرأي مدفوع بالنص وبكلمات على (عليه السلام) حين قال: «بايع الناس أبا بكر وأنا أولى بهم مني بقميصي هذا» والذي معناه أنها أولويه اختصاص لا أولويه تفضيل، إذ لا معنى لمقارنته (عليه السلام) بين أولويته بالأمر وأولويته بقميصه غير الاختصاص، فإنه مما لا شك فيه أن أولويته بقميصه هي أولويه اختصاص لأنه مالكة، وهو (عليه السلام) يقول إن أولويته بالناس أشد وأكد من أولويته بقميصه. وكذلك قوله (عليه السلام): «...وظفقت أرتأى بين أن أصول بيد جداء أو أصبر على طخيه عمياء يهرم فيها الكبير ويشيب فيها الصغير ويكدح فيها مؤمن حتى

يلقى ربّه، فرأيت أن الصبر على هاتا أحجى، فصبرت وفي العين قذى وفي الحلق شجى أرى تراثى نهياً» [١٠٣]. ومعناه: أخذت أُخَيَّرُ نفسى بين أن أصول بقوه غير كافيه كما فى قوله (عليه السلام): «فلم أجد غير أهل بيتى فظننت بهم عن الموت». فلو توفرت له القوه الكافيه لقاتل أهل السقيفه وهو المعروف عنه من قوله (عليه السلام): «لو وجدت أربعين ذوى عزم لناهضت القوم». إن هذا الموقف من على (عليه السلام) لا ينسجم مع فكره أولويه التفضيل بل ينسجم مع فكره أولويه الاختصاص. وكذلك قوله (عليه السلام): «أو أصبر على طخيه عمياء...» فإن معناه أن الذى حصل لم يكن مجرد غضب سلطه دنيويه وحسب، بل كان ذلك بدايه انقلاب فكرى وضلاله تعم الأمم، وهو ما أكدّه (عليه السلام) بعد مقتل عثمان حين جاءوه يطلبون البيعه له: «دعونى فإن المحججه قد أغامت والحججه قد تنكرت» [١٠٤] وقوله: «وإنى لاخشى عليكم أن تكونوا فى فتره وقد كانت أمور مضت ملتم فيها ميلهً كنتم فيها عندى غير محمودين» [١٠٥]، [١٠٦].

الشواهد التاريخيه على صحه نظريه النص

والشواهد فى حياه النبى (صلى الله عليه وآله) وعلى (عليه السلام) على أن النبى كان يعد علياً إعداداً رسالياً خاصاً كثيره جداً، فقد كان يبدأه النبى (صلى الله عليه وآله) بالعطاء الفكرى إذا استنفد أسئلته، ويختلى به الساعات الطوال فى الليل والنهار، يفتح عينيه على مفاهيم الرساله ومشاكل الطريق الى آخر يوم من حياته الشريفه. روى النسائى [١٠٧] بسنده عن أبى إسحاق، قال: سألت قثم بن العباس، كيف ورث على (عليه السلام) رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ قال: لأنه كان أولنا به لحوقاً وأشدنا به لزوقاً. وروى أيضاً [١٠٨] عن على (عليه السلام)

قال: «كنت إذا سألت أُعطيت وإذا سكّت ابتديت». وروى أبو نعيم في حليه الأولياء عن ابن عباس أنه قال: «كنا نتحدث أن النبي (صلى الله عليه وآله) عهد الى علي سبعين عهداً لم يعهدا الي غيره» [١٠٩]. وروى النسائي عن علي (عليه السلام) أنه قال: «كانت لي منزله من رسول الله (صلى الله عليه وآله) لم تكن لأحد من الخلائق فكنت آتية كل سحر فأقول: السلام عليك يا نبي الله، فإن تمنح انصرفت الى أهلي وإلا دخلت عليه» [١١٠]. وعنه أيضاً قوله (عليه السلام): «كان لي من النبي مدخلان مدخل بالليل ومدخل بالنهار» [١١١]. وقد انعكس هذا الإعداد الخاص لعلي (عليه السلام) من قبل النبي (صلى الله عليه وآله) حين كان علي (عليه السلام) هو المفزع والمرجع لحل أي مشكله يستعصى حلها على القيادة الحاكمة وقتئذ، ولا نعرف في تاريخ التجربة الإسلامية على عهد علي (عليه السلام) واقعه واحده رجع فيها الإمام (عليه السلام) الى غيره يتعرف على حكم الاسلام وطريقه علاجه للموقف، بينما نعرف في التاريخ عشرات الوقائع التي رجع فيها الخلفاء الى علي (عليه السلام) رغم تحفظاتهم في هذا الموضوع. أما الشواهد على إعلان النبي (صلى الله عليه وآله) تخطيطه في علي وأهل بيته (عليهم السلام) فهي كثيرة وفي مناسبات متعددة، كحديث الدار وحديث الثقلين وحديث المنزلة وحديث الغدير وعشرات النصوص النبويه الأخرى [١١٢].

الادله الروائيه لإثبات نظريه النص

وإذا ثبت أن نظريه النص هي الطريق الوحيد الإلهي الشرعي الذي قام بتثبيته الرسول (صلى الله عليه وآله) أثناء حياته من الناحيه التاريخيه. وأن الإمام علي بن أبي طالب (عليه السلام) قد رفض كل الصيغ والبدائل الدخيله على الإسلام غير النص، وقام من الناحيه

العملية بالدفاع عن نظريه النص، بقى أن نسال عن الأدله النقليه التي تثبت بأن الرسول (صلى الله عليه وآله) قد أوصى لعلى (عليه السلام) من بعده بالخلافه، كما أوصى الإمام (عليه السلام) هو الآخر بالخلافه للأئمه المعصومين من ولده. إن الشيعة الإماميه يعتقدون بإمامه على بن أبى طالب وابنيه الحسن والحسين وتسعه أئمه من أولاد الحسين (عليهم السلام) وإمامه هؤلاء وردت بالنص عن رسول الله (صلى الله عليه وآله) وبنص كل إمام على الإمام الذى بعده. والنصوص النبويه الوارده عليها تنقسم الى ثلاثه أنواع: النوع الأول: ما يحدد مرجعيه أهل البيت من دون نص على أسمائهم؛ مثل حديث الثقلين وحديث السفينه، وهما متواتران من طرق الشيعة والسنة. النوع الثانى: ما يحدد عدد الخلفاء والأئمه بأنهم اثنا عشر وأنهم من قريش أو أنهم من هاشم. ومن الواضح انطباق هذا العدد على أئمه أهل البيت ولا يواجهه أى اشكال بخلاف تطبيقه على غيرهم. النوع الثالث: النص على أسماء الأئمه الاثنى عشر من طرق الشيعة والسنة. أما ما ورد بخصوص النوع الأول: فقد روى الترمذى عن جابر، أنه قال: رأيت رسول الله (صلى الله عليه وآله) فى حجته يوم عرفه وهو على ناقته القصواء يخطب، فسمعتة يقول: «يا أيها الناس إنى قد تركت فيكم، ما إن أخذتم به لن تضلوا، كتاب الله وعترتى أهل بيتى». قال الترمذى: وفى الباب عن أبى سعيد وزيد بن أرقم وحذيفه ابن أسيد [١١٣]. وفى صحيح مسلم ومسنند أحمد وسنن الدارمى والبيهقى وغيرهما واللفظ للأول، عن زيد بن أرقم قال: إن رسول الله قام خطيباً بماء يدعى خمّاً بين مكه والمدينه... ثم قال: «ألا يا أيها الناس فإنما أنا بشر يوشك أن

يأتي رسول ربي فأجيب، وإني تارك فيكم ثقلين: أولهما كتاب الله فيه الهدى والنور، فخذوا بكتاب الله واستمسكوا به... وأهل بيتي» [١١٤]. وفي سنن الترمذي ومسنند أحمد واللفظ للأول: «إني تارك فيكم ما إن تمسكتم به لن تضلوا بعدي، أحدهما أعظم من الآخر: كتاب الله جبل ممدود من السماء إلى الأرض، وعترتي أهل بيتي، ولن يتفرقا حتى يردا عليّ الحوض، فانظروا كيف تخلفوني فيهما» [١١٥]. ومن النصوص التي وردت من هذا النوع حديث السفينة. قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «ألا إن مثل أهل بيتي فيكم مثل سفينة نوح من ركبها نجا ومن تخلف عنها غرق» [١١٦]. ويرى فريق من العلماء أن أهل البيت إنما هم الخمسة الكرام البررة: سيدنا رسول الله (صلى الله عليه وآله) والإمام علي والسيدة فاطمة الزهراء والحسن والحسين (عليهم السلام). وقد قال بهذا الرأي كثير من الصحابة، قاله أبو سعيد الخدري، وأنس بن مالك، ووائله بن الأسقع، وأم المؤمنين أم سلمة وعائشه، وابن أبي سلمة _ ربيب النبي (صلى الله عليه وآله) _ وسعد بن أبي وقاص وغيرهم. وقال به جماعة من أهل التفسير والحديث، منهم الفخر الرازي في التفسير الكبير، والزمخشري في الكشاف، والقرطبي في الجامع لأحكام القرآن، والشوكاني في فتح القدير، والطبري في جامع البيان عن تأويل آي القرآن، والسيوطي في الدر المنثور، وابن حجر العسقلاني في الإصباح، والحاكم في المستدرک، والذهبي في تلخيصه، والإمام أحمد بن حنبل في المسند. ولعل هذا الرأي أقرب إلى الصواب، بل أرجح الآراء وذلك لما يلي. روى مسلم في صحيحه بسنده عن عامر بن سعد بن أبي وقاص عن أبيه قال: أمر معاوية ابن أبي سفيان سعداً، فقال:

ما منعك أن تسبّ أبا تراب؟ فقال: أما ما ذكرت ثلاثاً قالهن له رسول الله (صلى الله عليه وآله) فلن أسبّه، لئن تكون لى واحده منهن، أحب إليّ من حُمر النعم. سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول له _ وقد خلفه فى بعض مغازيه _ فقال له على: خلفتنى مع النساء والصبيان؟ فقال له الرسول (صلى الله عليه وآله): أما ترضى أن تكون منى بمنزله هارون من موسى إلا أنه لا نبوه بعدى. وسمعتة يقول يوم خبير: لأعطين الرايه رجلاً- يحب الله ورسوله، ويحبّه الله ورسوله، قال: فتناولنا لها، فقال: أدعو لى عليّاً، فأتى به أرمده فبصق فى عينيه، ودفع الرايه إليه ففتح الله عليه، ولما نزلت هذه الآيه: (فقل تعالوا ندع أبناءنا وأبناءكم) دعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليّاً وفاطمه وحسيناً فقال: «اللهم هؤلاء أهلى» [١١٧]. ورواه الترمذى فى صحيحه بسنده عن عامر بن سعد بن أبى وقاص قال: لما أنزل الله هذه الآيه (ندع أبناءنا وأبناءكم) دعا رسول الله (صلى الله عليه وآله) عليّاً وفاطمه وحسيناً فقال: اللهم هؤلاء أهلى [١١٨]. ورواه الحاكم فى المستدرک [١١٩] والبيهقى فى السنن [١٢٠]. ويقول صاحب الكشاف: لا دليل أقوى من هذا على فضل أصحاب الكساء، وهم على وفاطمه والحسن والحسين، لأنها لما نزلت (آيه المباهله) [١٢١] دعاهم (صلى الله عليه وآله) فاحتضن الحسين، وأخذ بيد الحسن، ومشت فاطمه خلفه، وعلى خلفها، فعلم أنهم المراد من الآيه، وأن أولاد فاطمه وذريتهم يسمّون أبناءه، وينسبون إليه نسبه صحيحه، نفعه فى الدنيا والآخرة [١٢٢]. وروى الإمام أحمد فى الفضائل بسنده عن شداد أبى عمار، قال: دخلت على وائله بن الأسقع، وعنده

قوم فذكروا علياً فشموه فشمته معهم، فلما قاموا قال لى: لم شتمت هذا الرجل؟ قلت: رأيت القوم شتموه فشمته معهم، فقال: ألا أخبرك بما رأيت من رسول الله (صلى الله عليه وآله)؟ قلت: بلى، فقال: أتيت فاطمه أسألها عن علي، فقالت: توجه الى رسول الله (صلى الله عليه وآله) فجلست انتظره حتى جاء رسول الله (صلى الله عليه وآله) ومعه علي وحسن وحسين أخذ كل واحد منهما بيده حتى دخل فأدنى علياً وفاطمه فأجلسهما بين يديه، وأجلس حسناً وحسيناً كل واحد منهما على فخذة ثم لف عليهم ثوبه _ أو قال كساء _ ثم تلا هذه الآية: (إنما يريد الله ليذهب عنكم الرجس أهل البيت ويطهركم تطهيراً) ثم قال: «اللهم هؤلاء أهل بيتي، وأهل بيتي أحق» [١٢٣]. ورواه الإمام الطبرى فى التفسير [١٢٤] والترمذى فى صحيحه [١٢٥] والسيوطى فى الدر المنثور [١٢٦] ورواه الهيثمى فى مجمع الزوائد [١٢٧] والحاكم فى المستدرک [١٢٨] وأحمد فى المسند [١٢٩]. وأما ما ورد بخصوص النوع الثانى: ما نصّ فيه الرسول على عدد الأئمة وأنهم اثنا عشر. لقد أخبر الرسول (صلى الله عليه وآله) أن عدد الأئمة الذين يلون من بعده اثنا عشر إماماً وخليفه من بعده، كما روى عنه ذلك أصحاب الصحاح والمسانيد الآتية: ١ _ روى مسلم عن جابر بن سمره أنه سمع النبى (صلى الله عليه وآله) يقول: «لا يزال الدين قائماً حتى تقوم الساعة أو يكون عليكم اثنا عشر خليفه كلهم من قريش». وفى روايه تكلم النبى (صلى الله عليه وآله) بكلمه خفيت عليّ، فسألت أبى: ماذا قال رسول الله (صلى الله عليه وآله) فقال: «كلهم من قريش» [١٣٠]. وفى روايه قال: «كلهم من

بنى هاشم» [١٣١]. وروى أحمد والحاكم واللفظ للأول عن مسروق قال: كُنَّا جُلُوساً لِيهِ عِنْدَ عَبْدِ اللَّهِ (ابن مسعود) يقرئنا القرآن، فسأله رجل، فقال: يا أبا عبد الرحمن هل سألتم رسول الله (صلى الله عليه وآله) كم يملك هذه الأمة من خليفه؟ فقال عبدالله: ما سألتني عن هذا أحد منذ قدمت العراق قبلك! قال: سألتناه فقال: «اثنا عشر، عدّه نعباء بنى اسرائيل» [١٣٢].

حيرتهم في تفسير الحديث

لقد حار علماء مدرسه الخلفاء في بيان المقصود من الاثنى عشر في الروايات المذكوره وتضاربت أقوالهم. فقد قال ابن العربى في شرح سنن الترمذى: فعددتنا بعد رسول الله (صلى الله عليه وآله) اثنى عشر أميراً فوجدنا أبا بكر، عمر، عثمان، علياً، الحسن، معاويه، يزيد، معاويه بن يزيد، مروان بن الحكم، عبد الملك بن مروان، الوليد، سليمان، عمر ابن عبدالعزيز، يزيد بن عبد الملك، مروان بن محمد بن مروان، السفاح.... ثم عدّ بعده سبعاً وعشرين خليفه من العباسيين الى عصره، ثم قال: وإذا عددتنا منهم اثنى عشر، انتهى العدد بالصورة الى سليمان، وإذا عددتناهم بالمعنى كان معنا منهم خمس، الخلفاء الأربعة وعمر ابن عبدالعزيز ولم أعلم للحديث معنى [١٣٣]. وقال القاضي عياض في جواب من قال: إنه ولى أكثر من هذا العدد: هذا اعتراض باطل، لأنه (صلى الله عليه وآله) لم يقل: لا يلى إلا اثنا عشر، وقد ولى هذا العدد، ولا يمنع ذلك من زياده عليهم [١٣٤]. ونقل السيوطى الجواب فقال: إن المراد وجود اثنى عشر خليفه في جميع مده الإسلام الى القيامه يعملون بالحقّ وإن لم يتوالوا [١٣٥]. وفي فتح البارى: وقد مضى منهم الخلفاء الأربعة ولا بدّ من تمام العده قبل قيام الساعه [١٣٦]. وقال ابن الجوزى: وعلى

هذا فالمراد من «ثم يكون الهرج»: وهى الفتن المؤذنه بقيام الساعه من خروج الدجال وما بعده [١٣٧]. قال السيوطى: وقد وجد من الاثنى عشر الخلفاء الأربعة والحسن ومعاويه وابن الزبير وعمر بن عبدالعزيز، هؤلاء ثمانية، ويحتمل أن يضم إليهم المهدي العباسى، لأنه فى العباسيين كعمر بن عبدالعزيز فى الأمويين، والطاهر العباسى أيضاً لما أوتيه من العدل ويبقى الاثنان المنتظران أحدهما المهدي لأنه من أهل البيت [١٣٨]. وقيل: المراد أن يكون الاثنا عشر فى مدّه عزّه الخلافة وقوه الإسلام واستقامه أموره، ممّن يعزّ الإسلام فى زمنه، ويجتمع المسلمون عليه [١٣٩]. وقال البيهقى: وقد وجد هذا العدد بالصفه المذكوره الى وقت الوليد بن يزيد بن عبدالملك، ثم وقع الهرج والفتنه العظيمة، ثم ظهر ملك العباسيه، وإنما يزيدون على العدد المذكور فى الخبر، إذا تركت الصفه المذكوره فيه، أو عدّ منهم من كان بعد الهرج المذكور [١٤٠]. وقالوا: والذين اجتمعوا عليه: الخلفاء الثلاثة، ثم على الى أن وقع أمر الحكّمين فى صفّين فتسمّى معاويه يومئذ بالخلافه، ثم اجتمعوا على معاويه عند صلح الحسن، ثم اجتمعوا على ولده يزيد ولم ينتظم للحسين أمرٌ بل قتل قبل ذلك، ثم لما مات يزيد اختلفوا الى أن اجتمعوا على عبدالملك بن مروان بعد قتل ابن الزبير، ثم اجتمعوا على أولاده الأربعة: الوليد، ثم سليمان، ثم يزيد، ثم هشام، وتخلل بين سليمان ويزيد عمر بن عبدالعزيز، والثانى عشر هو الوليد بن يزيد بن عبدالملك اجتمع الناس عليه بعد هشام وتولى أربع سنين [١٤١]. بناءً على هذا فإنّ خلافه هؤلاء الاثنى عشر كانت صحيحه لإجماع المسلمين عليهم، وكان الرسول قد بشر المسلمين بخلافتهم له فى حمل الإسلام الى الناس.

قال ابن حجر عن هذا الوجه: إنه أرجح الوجوه. وقال ابن كثير: إن الذي سلكه البيهقي وقد وافقه عليه جماعه، من أن المراد بالخلفاء الاثنى عشر المذكورين في هذا الحديث هم المتتابعون الى زمن الوليد بن يزيد بن عبد الملك الفاسق الذي قدمنا الحديث فيه بالذم والوعيد فإنه مسلك فيه نظر، وبيان ذلك أن الخلفاء الى زمن الوليد بن يزيد هذا أكثر من اثني عشر على كل تقدير، وبرهانه أن الخلفاء الأربعة، أبو بكر وعمر وعثمان وعليّ خلافتهم محقّقه... ثم بعدهم الحسن بن عليّ كما وقع (عليه السلام) لأن عليّاً أوصى إليه، وبايعه أهل العراق... حتى اصطالح هو ومعاويه.. ثم ابنه يزيد بن معاويه، ثم ابنه معاويه بن يزيد، ثم مروان بن الحكم، ثم ابنه عبد الملك بن مروان، ثم ابنه الوليد بن عبد الملك، ثم سليمان بن عبد الملك، ثم عمر بن عبدالعزيز، ثم يزيد بن عبد الملك، ثم هشام بن عبد الملك، فهؤلاء خمسة عشر، ثم الوليد بن يزيد بن عبد الملك، فإن اعتبرنا ولاية ابن الزبير قبل عبد الملك صاروا ستّة عشر، وعلى كلّ تقدير فهم اثنا عشر قبل عمر بن عبدالعزيز، وعلى هذا التقدير يدخل في الاثنى عشر يزيد بن معاويه ويخرج منهم عمر بن عبدالعزيز، الذي أطبق الأئمة على شكره وعلى مدحه وعدّوه من الخلفاء الراشدين، وأجمع الناس قاطبه على عدله، وأن أئامه كانت من أعدل الأيام حتى الرفضه يعترفون بذلك، فإن قال: أنا لا أعتبر إلا من اجتمعت الأئمة عليه، لزمه على هذا القول أن لا يعدّ على بن أبي طالب ولا ابنه، لأن الناس لم يجتمعوا عليهما وذلك أن أهل الشام بكما لهم لم يبايعوهما. وذكر: أن بعضهم عدّ معاويه وابنه يزيد وابن معاويه بن يزيد،

ولم يقيد بأيام مروان ولا ابن الزبير، لأن الأمه لم تجتمع على واحد منهما، فعلى هذا نقول فى مسلكه هذا عادداً للخلفاء الثلاثة، ثم معاويه، ثم يزيد، ثم عبدالملك، ثم الوليد بن سليمان، ثم عمر بن عبدالعزيز، ثم يزيد، ثم هشام، فهؤلاء عشره، ثم من بعدهم الوليد ابن يزيد بن عبدالملك الفاسق، ويلزمه منه إخراج على وابنه الحسن، وهو خلاف ما نص عليه أئمه السنه بل الشيعة [١٤٢]. ونقل ابن الجوزى فى كشف المشكل وجهين فى الجواب: أولاً: أنه (صلى الله عليه وآله) أشار فى حديثه الى ما يكون بعده وبعد أصحابه، وأن حكم أصحابه مرتبط بحكمه، فأخبر عن الولايات الواقعه بعدهم، فكأنه أشار بذلك الى عدد الخلفاء من بنى أميه، وكأن قوله: «لا يزال الدين» أى الولاية الى أن يلى إثنا عشر خليفه، ثم ينتقل الى صفه أخرى أشد من الأولى، وأول بنى أميه يزيد بن معاويه وآخرهم مروان الحمار، وعدتهم ثلاثه عشر، ولا يعد عثمان ومعاويه ولا ابن الزبير لكونهم صحابه، فإذا أسقطنا منهم مروان بن الحكم للاختلاف فى صحبته، أو لأنه كان متغلباً بعد أن اجتمع الناس على عبدالله بن الزبير، صححت العده، وعند خروج الخلافه من بنى أميه وقعت الفتن العظيمه والملاحم الكثيره حتى استقرت دوله بنى العباس، فتغيرت الأحوال عما كانت عليه تغييراً بيناً. وقد رد ابن حجر فى فتح البارى على هذا الاستدلال [١٤٣]. ثانياً: ونقل ابن الجوزى عن الجزء الذى جمعه أبو الحسين بن المنادى فى المهدي، وأذنه قال: يحتمل أن يكون هذا بعد المهدي الذى يخرج فى آخر الزمان، فقد وجدت فى كتاب دانيال: إذا مات المهدي، ملك بعده خمسه رجال من ولد السبط الأكبر،

ثم خمسة من ولد السبط الأصغر، ثم يوصى آخرهم بالخلافه لرجل من ولد السبط الأكبر، ثم يملك بعده ولده فيتم بذلك اثنا عشر ملكاً كل واحد منهم إمام مهديّ، قال: وفي روايه... ثم يلي الأمر بعده اثنا عشر رجلاً: ستة من ولد الحسن، وخمسة من ولد الحسين، وآخر من غيرهم، ثم يموت فيفسد الزمان. علّق ابن حجر على الحديث الأخير في صواعقه وقال: إنّ هذه الروايه واهيه جداً فلا يعول عليها [١٤٤]. وقال قوم: يغلب على الظنّ أنّه عليه الصلاه والسلام أخير _ في هذا الحديث _ بأعاجيب تكون بعده من الفتن حتى يفترق الناس في وقت واحد على اثني عشر أميراً، ولو أراد غير هذا لقال: يكون اثنا عشر أميراً يفعلون كذا، فلمّا أغراهم عن الخبر عرفنا أنّه أراد أنّهم يكونون في زمن واحد... [١٤٥]. قالوا: وقد وقع في المائه الخامسه، فإنّه كان في الأندلس وحدها ستّه أنفس كلّهم يتسمّى بالخلافه، ومعهم صاحب مصر والعباسيه ببغداد الى من كان يدعى الخلافه في أقطار الأرض من العلويه والخورج [١٤٦]. قال ابن حجر: وهو كلام من لم يقف على شيء من طرق الحديث غير الروايه التي وقعت في البخاري هكذا مختصره... [١٤٧]. إنّ وجودهم في عصر واحد يوجد عين الافتراق فلا يصحّ أن يكون المراد [١٤٨]. هكذا لم يتفقوا على رأى في تفسير الروايات السابقه، ثم إنّهم أهملوا إيراد الروايات التي ذكر الرسول (صلى الله عليه وآله) فيها أسماء الأئمه الاثني عشر لأنّها كانت تخالف سياسه الحكم في مدرسه الخلفاء مدى القرون. وخزجها المحدّثون في مدرسه أهل البيت في تأليفهم بسندهم الى أبرار الصحابه عن رسول الله (صلى الله عليه وآله)»

[١٤٩]. وما ورد بخصوص النوع الثالث: عن أبي عبد الله الصادق (عليه السلام) قال: إن جبرائيل (عليه السلام) نزل على محمد (صلى الله عليه وآله) فقال له: يا محمد، إن الله يبشرك بمولود يولد من فاطمه تقتله أمتك من بعدك، فقال: يا جبرائيل، وعلى ربي السلام لا حاجه لي في مولود يولد من فاطمه تقتله أمتي من بعدى، فخرج ثم هبط (عليه السلام) فقال له مثل ذلك، فقال: يا جبرائيل، وعلى ربي السلام لا حاجه لي في مولود تقتله أمتي من بعدى، فخرج جبرائيل (عليه السلام) الى السماء ثم هبط، فقال: يا محمد، أن ربك يقرئك السلام ويبشرك أنه جاعل في ذريته الإمامه والولاية والوصيه، فقال: قد رضيت ثم أرسل الى فاطمه، ان الله يبشرك بمولود يولد لك، تقتله أمتي من بعدى فأرسلت إليه لا حاجه لي في مولود (منى) تقتله أمتك من بعدك، فأرسل إليها إن الله قد جعل في ذريته الإمامه والولاية والوصيه فأرسلت إليه إنى قد رضيت فـ (حملته كرهاً ووضعته كرهاً وحمله وفضاله ثلاثون شهراً حتى إذا بلغ أشده وبلغ أربعين سنة قال رب أوزعنى أن أشكر نعمتك التى أنعمت على وعلى والدى وأن أعمل صالحاً ترضاه وأصلح لى فى ذريتى) [١٥٠] فلولا أنه قال: أصلح لى فى ذريتى لكنت ذريته كلهم أئمه [١٥١]. والشيعة تعتقد أن كل إمام نص على الإمام الذى يأتى بعده [١٥٢].

اسماء الأئمة الاثني عشر لدى مدرسه الخلفاء

١ _ الجوينى [١٥٣] عن عبد الله بن عباس قال: قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «أنا سيد النبئين وعلى بن أبى طالب سيد الوصيين، وأن أوصيائى بعدى اثنا عشر أولهم على بن أبى طالب وآخرهم المهدي». ٢ _ عن ابن عباس قال،

قال رسول الله (صلى الله عليه وآله): «إن خلفائي وأوصيائي وحجج الله على الخلق بعدى الاثنى عشر أولهم أخى وآخرهم ولدى». قيل: يا رسول الله، ومن أخوك؟ قال: على بن أبى طالب. قيل: فمن ولدك؟ قال: المهدي الذي يملأها قسطاً وعدلاً كما ملئت جوراً وظلماً، والذي بعثني بالحق بشيراً ونذيراً لو لم يبق من الدنيا إلا يوم واحد لطول الله ذلك اليوم حتى يخرج فيه ولدى المهدي فينزل روح الله عيسى بن مريم فيصلي خلفه وتشرق الأرض بنور ربها ويبلغ سلطانه المشرق والمغرب». ٣ _ الجويني _ أيضاً _ بسنده قال: سمعت رسول الله (صلى الله عليه وآله) يقول: «أنا وعلى والحسن والحسين وتسعه من ولد الحسين مطهرون معصومون» [١٥٤].

الخلاصة

لم يخلق الإنسان عبثاً وإنما خلق لأجل العبادة والهداية. والنبوة تكفلت الإنذار والتبليغ، وأما الإمامة فقد تكفلت هداية الإنسان نحو تحقق الهداية والأخذ بيد الإنسان لتطبيقها خارجاً. ولا يمكن معرفة النبوه إلا بالوحي والمعجزه، ولا تعرف الإمامة إلا بالنص الذي يكشف بدوره عن المعصوم. والبيعة للإمام صاحب الولاية ليس بديلاً عن وجوب الطاعة له كإمام منصوص عليه بالولاية، كما أنها لا تثبت امامته وخلافته. وأما الشورى فليس بديلاً عن النص أيضاً، كما لا تلزم الإمام المعصوم بقراراتها. وقد عمل الرسول (صلى الله عليه وآله) في حياته لترسيخ نظريه النص حيث لم يثبت التاريخ بأن لرسول الله (صلى الله عليه وآله) عمل يذكر دون النص. وأما الإمام على (عليه السلام) فكان عمله ونشاطه ومواقفه مع نظريه النص حيث نجده قد استنكر البدائل الأخرى المعارضه لها. وأخيراً نجد الأدله الروائيه عند الطائفتين تثبت بأن الخلافه والإمامه لاثني عشر إماماً بنص رسول الله أولهم على بن

أبى طالب وآخرهم الإمام المهدي (عليهم السلام) وبهذا تكون نظريه النص هي الطريق الشرعي الوحيد الذى يحقق العباده والهدايه.

باورقى

[١] المؤمنون: ١١٥.

[٢] الدخان: ٣٨.

[٣] الذاريات: ٥٦.

[٤] الغاشيه: ٢١.

[٥] الجمعه: ٢.

[٦] راجع: بحث حول الإمامه للسيد كمال الحيدرى.

[٧] العقائد الاسلاميه: ١/٢٨٢ مركز المصطفى، نقلاً عن رسائل الشهيد الثانى: ٢ / ١٤٥.

[٨] العقائد الاسلاميه ١/٢٨١، مركز المصطفى، رسائل الشريف المرتضى: ٣/١٨.

[٩] الأحكام السلطانيه، للفراء: ٢٠، ٢٢، ٢٣.]

[١٠] منهاج السنّه لابن تيميه: ٣/٢١٥، ٢١٧، ٢١٨.

[١١] الأحكام السلطانيه، للفراء: ١٠، الأحكام السلطانيه، للبغوى: ٢٥، ٢٦.

[١٢] الفصل: ٤/١٦٩، تاريخ الأمم الإسلاميه، للخضرى: ١/١٩٦.

[١٣] الكامل فى التاريخ: ٣/٦٥.

[١٤] الفصل: ٤/١٦٩.

[١٥] شرح المقاصد: ٥/٢٥٥.

[١٦] الاقتصاد فى الاعتقاد: ١٥١.

[١٧] الأحكام السلطانيه، للماوردى: ٦.

[١٨] الأحكام السلطانيه، للفراء: ٢٠، الفصل: ٤/٨٩، مآثر الإنافه: ١/٣٧، وانظر مقدمه ابن خلدون الفصل: ٢٦ / ٢٤٢ _ ٢٤٥.

[١٩] الأحكام السلطانيه للفراء: ٢٠.

[٢٠] المصدر السابق الفصل: ٤/٨٩.

[٢١] الأحكام السلطانيه، المقدمه: ٢٤٣.

[٢٢] صحيح البخارى: الفتن باب ٢٠، ح ٦٦٩٥.

[٢٣] المصدر السابق، الفتن باب ٣ ح ٦٦٤٩، فتح البارى بشرح صحيح البخارى: ١٣ / ٧ _ ٨.

[٢٤] تطهير الجنان واللسان: ٣٠.

[٢٥] صحيح مسلم، كتاب الفضائل، ح ١.

[٢٦] رأس الحسين، ابن تيميه: ٢٠٠ _ ٢٠١، مطبوع مع استشهاد الحسين للطبرى.

[٢٧] نظريه الإمامه، الدكتور أحمد محمود صبحى: ٢٦.

[٢٨] وهو الذى ارتدّ مشركاً فى عهد الرسول، فهدر الرسول دمه يوم فتح مكّه، وأمر بقتله ولو وجد تحت أستار الكعبه! راجع ترجمته فى: الاستيعاب، وأسد الغابه، والإصابه.

[٢٩] أى ارسالهم الى أطراف البلد بحجّه حمايه الحدود، ومنعهم عن العوده الى أهليهم.

[٣٠] تاريخ الطبرى، احداث سنه ٣٤: ٤ / ٣٣٣ _ ٣٣٥.

[٣١] الزيديه: ٣٥ _ ٣٧. وانظر أيضاً: محمّد عبدالكريم عتوم، النظرية السياسيه المعاصره للشيعة الإماميه الاثنى عشرية: ٥٢

فقد انتهى الى النتيجة ذاتها.

[٣٢] تفسير مفاتيح الغيب لفخر الدين الرازى: ٨٣ / ٢.

[٣٣] تفسير المنار: ٥/١٨٧ _ ١٨٨.

[٣٤] الشورى فى ظل نظام الحكم الإسلامى لعبدالرحمن عبدالخالق: ١١٣ _ ١١٤.

[٣٥] آلاء الرحمن: ٣٦٤. وسائر علماء الشيعة على هذا المنوال أو قريب منه كالفيض الكاشانى فى تفسير الصافى: ١/٣١٠ والسيد شبر فى تفسيره: ١٦٥.

[٣٦] الأحزاب: ٣٦.

[٣٧] معالم المدرستين: ١/٥٧٦. وولايه الأمر للشيخ الآصفى: ١٦٧.

[٣٨] مآثر الانافه: ١/٥٢، الأحكام السلطانيه، الماوردى: ١٠، والأحكام السلطانيه، للفراء: ٢٥، ٢٦.

[٣٩] تاريخ الإسلام الثقافى والسياسى، صائب عبدالحميد: ٢٥٩ _ ٢٦٠.

[٤٠] تاريخ الطبرى: ٣/٢١٨ _ ٢١٩. وانظر دراسه مصادر الحديث فى موسوعه التاريخ الإسلامى: ١/٤٠٧ _ ٤٢٧. وفى كتاب ما نزل من القرآن فى على لأبى نعيم _ جمع الشيخ المحمودى: ١٥٥ وتفسير الخازن: ٣/٣٧١.

[٤١] المائده: ٥٥.

[٤٢] الكشاف للزمخشرى: ١/٦٤٩.

[٤٣] سنن الترمذى: ٥/٥٩١ باب فضائل الإمام على (عليه السلام) والتاج الجامع للأصول: ٣/٣٣٥.

[٤٤] سنن الترمذى: ٥/٥٩٤ _ باب فضائل الإمام على. والتاج الجامع للأصول: ٣/٣٣٥.

[٤٥] مسند الإمام أحمد بن حنبل: ١/٣. وسنن الترمذى: ٥/٥٩٤. وتفسير الكشاف، للزمخشرى: ٢/٢٤٣.

[٤٦] الكشاف: ٢/٢٤٣.

[٤٧] المائده: ٦٧، قال الواحدى فى أسباب النزول: ١٣٥، نزلت فى غدیر خم.

[٤٨] صحيح مسلم: ٤/١٨٧٤.

[٤٩] سنن الترمذى: ٥/٥٩١. والتاج الجامع للأصول: ٣/٣٣٣، أخرجه عن زيد بن أرقم عن النبى (صلى الله عليه وآله).

[٥٠] مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤/٢٨١، ٣٦٨، وسنن ابن ماجه، المقدمه ١ باب ١١. وتفسير ابن كثير: ١/٢٢. والبدايه والنهايه، لابن كثير أخرجه بعده طرق: ٧/٣٦٠ _ ٣٦١.

[٥١] التاج الجامع للأصول: ٣/٣٣٧، رواه مستقلاً «رحم الله علينا اللهم أدر الحق معه حيث دار..».

[٥٢] المائده: ٣.

[٥٣] الاتقان، للسيوطي: ١/٧٥ فى روايه نزول الآيه يوم الغدير وأنه يوم الثامن عشر من ذى

الحججه. وأسباب النزول، للواحدى: ١٣٥.

[٥٤] مناقب أمير المؤمنين، للحافظ محمد بن سليمان الكوفى القاضى: ١/١١٩.

[٥٥] مسند الإمام أحمد بن حنبل: ٤/٢٨١، وقد أشهد علىّ جمعاً من الناس، فشهد له ثلاثون أنهم سمعوا هذا الحديث من رسول الله. والبدايه والنهائيه، لابن كثير: ٧/٣٦٠.

[٥٦] راجع قصه يوم الدار وانذار العشيره وموقف الرسول فى غزوه تبوك وسوره براءه وحججه الوداع ورزيه يوم الخميس حين أراد النبى (صلى الله عليه وآله) ان يكتب الوصيه قبيل وفاته، فى صحيح البخارى وغيره من الصحاح والمسانيد.

[٥٧] تاريخ الطبرى: ٣/٢٩٢.

[٥٨] نشأه التشيع والشيعة: ٦٣ و ٦٤.

[٥٩] شرح نهج البلاغه، صبحى الصالح: ١٢، ١٨، ومحمد أبو الفضل ابراهيم: ١ / ٨ وابن أبى الحديد: ١٠/١٢٧ _ ١٢٩، والمسعودى، مروج الذهب: ٢/٤٣١. طبعه دار المعرفه.

[٦٠] مسند أحمد: ١/٨٤ و ٨٨ و ١٨١، والبدايه والنهائيه: ٥/٢٢٩ و ٢٣٢ و ٧/٣٨٣، ٣٨٥ من نحو عشرين طريقاً.

[٦١] سنن الترمذى: ٥/٣٧١٥، السنن الكبرى للنسائى: ٥ / ح ٨٤١٦، وقد تقدّم.

[٦٢] الاستيعاب: ٣/٣٥.

[٦٣] كنز العمال: ٥/٧٢٤ ح ١٤٢٤٣.

[٦٤] زافر، عن رجل، عن الحارث بن محمّد، عن أبى الطفيل.

[٦٥] عبد الوارث، حدّثنا قاسم، حدّثنا أحمد بن زهير، حدّثنا عمرو بن حمّاد القتاد، حدّثنا اسحاق بن ابراهيم الأزدي، عن معروف ابن خربوذ، عن زياد بن المنذر، عن سعيد بن محمّد الأزدي، عن أبى الطفيل.

[٦٦] انظر: كنز العمال: ٥/٧٢٦ _ ٧٢٧.

[٦٧] انظر خبر المناشده هذه فى: الصواعق المحرقة، باب ١١، آيه ٩، والمناقب للخوارزمى: ٢١٣ عن أبى ذر، وفيه أنّها بعد الشورى حين عزموا على مبايعه عثمان.

[٦٨] سنن النسائى: ٥/١٢٨ ح ٨٤٦١.

[٦٩] نهج البلاغه: ٩٧، الخطبه ٦٧.

[٧٠] نهج البلاغه: ٥٠٢، قسم الحكم: ١٩٠.

[٧١] نقل ابن أبي الحديد عن بعض مشايخه قوله: والله لقد وقفتُ على

هذه الخطبه فى كتب صَنَّفَتْ قبل أن يُخلق الرضىِّ بمائتى سنه! ثم قال: وقد وجدت أنا كثيراً من هذه الخطبه فى تصانيف شيخنا أبى القاسم البلخى إمام البغداديين من المعتزله (مولده سنه ٢٧٩ هـ - ووفاته سنه ٣١٧ هـ - علماً أنَّ الشريف الرضىِّ ولد سنه ٣٦٠ هـ) - شرح نهج البلاغه ١: ٦٩. ونقلها سبط ابن الجوزى من مصادر غير التى اعتمدها الشريف الرضىِّ، فقال: خطبه أُخرى وتعرف بالشقشقيّه، ذكر بعضها صاحب نهج البلاغه وأحلّ بالبعض، وقد أتيت بها مستوفاه، أخبرنا بها شيخنا أبو القاسم النفيس الأنبارى بإسناده عن ابن عباس... - تذكره الخواص: ١٢٤. وأسندها الراوندى (٥٧٣ هـ) فى شرحه الى الحافظ ابن مردويه، عن الطبرانى، بإسناده الى ابن عباس. منهاج البراعه: ١/١٣١ - ١٣٢. ولأجل الوقوف على مزيد من مصادرها، راجع: مصادر نهج البلاغه وأسانيده: ١/٣٠٩ - ٣١٨.

[٧٢] إشاره الى قول أبى بكر: أقيلونى، أقيلونى.

[٧٣] نهج البلاغه، الخطبه ٣.

[٧٤] نهج البلاغه: ١٠٢، الخطبه ٧٤.

[٧٥] أى موضع القتال.

[٧٦] الرجل الذى أمره عمر على خمسين من حملة السيوف يوم الشورى ليقتلوا من خالف الفئه التى فيها عبدالرحمن.

[٧٧] شرح نهج البلاغه، ابن أبى الحديد: ٦/١٦٧ - ١٦٨.

[٧٨] نهج البلاغه: ٢٤٦، الخطبه ١٧٢.

[٧٩] شرح نهج البلاغه، ابن أبى الحديد: ٩/٣٠٥.

[٨٠] نهج البلاغه: ٢٤٦، الخطبه ١٧٢.

[٨١] نهج البلاغه، لابن أبى الحديد: ١/٣٠٧.

[٨٢] نهج البلاغه: ٢٣١، الخطبه ١٦٢.

[٨٣] نهج البلاغه: ٤٩٧، قصار الحكم ١٤٧.

[٨٤] شرح نهج البلاغه: ١٨/٣٥١ الخطبه ١٤٣.

[٨٥] نهج البلاغه: ٤٧، الخطبه ٢.

[٨٦] انظر نهج البلاغه أيضاً الخطبه ٨٨ و ٨٣.

[١٧] الخلافه ونشأه المذاهب الإسلاميه، الدكتور محمد عماره: ٣٣، ١٥٧ _ ١٥٨.

[١٨] معالم التنزيل، البغوى: ٤/٢٧٨، الكامل فى التاريخ، ابن الأثير: ٢/٦٤.

[١٩] نهج البلاغه، تحقيق الدكتور صبحى

الصالح: ٢٠١، الخطبه ١٤٤.

[٩٠] نهج البلاغه، صبحى الصالح: ١١٩، الخطبه ٨٧.

[٩١] تاريخ اليعقوبى: ٢/٢١١ - ٢١٢.

[٩٢] نهج البلاغه: ١٤٣، الخطبه ٩٧.

[٩٣] نهج البلاغه: ١١٩، الخطبه ٨٧.

[٩٤] مسند أحمد: ١/٨٤، الجامع الصغير: ٢/٦٧٢ ح ٩٢٤٣.

[٩٥] مسند فاطمه، السيوطى: ح ٩٤/٢٢٤.

[٩٦] آل عمران: ١٤٤.

[٩٧] المستدرک: ٣/١٢٦، مجمع الزوائد: ٩/١٣٤، قال: رجاله رجال الصحيح، وقد جادل فيه بعض متابعه للمذهب، لا قدحاً فى إسناده!.

[٩٨] نهج البلاغه: ٤٥١، الكتاب ٦٢ فى كتابه لأهل مصر.

[٩٩] فاطمه الزهراء والفاطميون، عباس محمود العقّاد، المجلد الثانى من المجموعه الكامله: ٣٢٦.

[١٠٠] صحيح البخارى: ٥/٢٨٨ وتاريخ الطبرى: ٢/٢٣٤.

[١٠١] نهج السعاده: ١/٢٤٨ للشيخ المحمودى.

[١٠٢] نهج البلاغه، ضبط الدكتور صبحى الصالح: ٦٨ الخطبه ٢٦.

[١٠٣] بحار الأنوار: ٢٨/٣١٣، نقلاً عن شرح نهج البلاغه لابن أبى الحديد: ١٠/١٥١.

[١٠٤] نهج البلاغه، صبحى صالح: ١٣٦، الخطبه ٩٢.

[١٠٥] نهج البلاغه صبحى صالح: ٢/٢٥٦، الخطبه ١٧٨.

[١٠٦] راجع شبهات وردود: ٣ / ٤٧.

[١٠٧] الخصائص: ٩١، الشواهد على سلوك النبى (صلى الله عليه وآله) لطريق النص، تحقيق الجوينى طبعه دار الكتب العلميه، ورواه أيضاً الحاكم فى المستدرک: ٣ / ١٣٦.

[١٠٨] الخصائص: ٩٨ والمستدرک: ٣ / ١٣٥.

[١٠٩] حليه الأولياء: ١ / ٦٨.

[١١٠] الخصائص: ٩٧ تحقيق الجويني ط. دار الكتب العلميه.

[١١١] المصدر السابق: ٩٦.

[١١٢] راجع صحيح الترمذی: ٥ / ٢٩٧ سنن ابن ماجه: ١ / ٤٤، ح ١١٩، حليه الأولياء: ١ / ٦٣، الكشف للزمخشري: ١ / ٦٤٩، تاريخ دمشق: ٢ / ٤٧٦، ح ٩٩٦ و ٩٩٧، شواهد التنزيل: ١ / ١٦١، ح ٢١٦ الى ح ٢٣٩، مجمع الزوائد: ٩ / ١١١، الصواعق المحرقة: ١٠١، ١٣٥، ١٣٦، مسند أحمد: ٣ / ٧ و ٢٦.

[١١٣] الترمذی: ٥ / ٦٢١ باب مناقب بيت النبي، وراجع كنز العمال: ١ / ٤٨.

[١١٤] صحيح مسلم باب فضائل علي بن أبي طالب ومسند أحمد: ٤ / ٣٦٦ وسنن الدارمی: ٢ / ٤٣١ باختصار وسنن البيهقي: ٢ / ١٤٨ و

٧/٣٠ منه باختلاف يسير، والطحاوى فى مشكل الآثار: ٤/٣٦٨.

[١١٥] الترمذى: ٥/٦٢٢ وأسد الغابه: ٢/١٢ فى ترجمه الإمام الحسن، والدر المنثور فى تفسير آيه المودّه فى سوره الشورى.

[١١٦] الحاكم فى المستدرک: ٣/١٥١.

[١١٧] صحيح مسلم: ١٥/١٧٥ _ ١٧٦.

[١١٨] صحيح الترمذى: ٢/١٦٦.

[١١٩] المستدرک للحاكم: ٣/١٥٠.

[١٢٠] سنن البيهقى: ٧/٦٣.

[١٢١] آل عمران: ٦١.

[١٢٢] تفسير الكشاف للزمخشرى: ١/١٤٧ _ ١٤٨.

[١٢٣] الإمام أحمد بن حنبل: كتاب فضائل الصحابه: ٢/٥٥٧ _ ٥٧٨.

[١٢٤] تفسير الطبرى: ٢٢/٥ _ ٦.

[١٢٥] صحيح الترمذى: ٥/٣٥١ _ ٦٦٣.

[١٢٦] تفسير الدر المنثور: ٥/١٩٨.

[١٢٧] مجمع الزوائد: ٩/١٦٦.

[١٢٨] المستدرک للحاكم: ٣/١٤٧.

[١٢٩] مسند الإمام أحمد: ٤/١٠٧.

[١٣٠] فتح البارى: ١٣/١٨١، كتاب الأحكام، باب الاستخلاف ومستدرک الصحيحين: ٣/٦١٧.

[١٣١] ينابيع المودّه: ٣ الباب ٧٧.

[١٣٢] مسند أحمد: ١/٣٩٨ و ٤٠٦ وفتح البارى: ١٦/٣٣٩ ومجمع الزوائد: ٥/١٩٠ والصواعق المحرقة: ١٢ وتاريخ الخلفاء

للسيوطى: ١٠ والجامع الصغير للسيوطى: ١/٧٥ وكنز العمال: ١٣/٢٧ وفيض القدير فى شرح الجامع الصغير للمناوى: ٢/٤٥٨ وابن

كثير فى تاريخه: ٦/٢٤٨.

[١٣٣] شرح ابن العربي على سنن الترمذى: ٩/٦٨ _ ٦٩.

[١٣٤] شرح النووى على مسلم: ١٢/٢٠١ _ ٢٠٢. وفتح البارى: ١٦/٣٣٩، واللفظ منه وكثره فى ص: ٣٤١.

[١٣٥] تاريخ الخلفاء للسيوطى: ١٢.

[١٣٦] تاريخ الخلفاء للسيوطى: ١٢.

[١٣٧] تاريخ الخلفاء للسيوطى: ١٢.

[١٣٨] الصواعق المحرقة: ١٩ وتاريخ الخلفاء للسيوطى: ١٢. وعلى هذا يكون لأتباع مدرسه الخلفاء، إمامان منتظران أحدهما المهدي، فى مقابل منتظر واحد لأتباع مدرسه أهل البيت.

[١٣٩] أشار إليه النووى فى شرح مسلم: ١٢/٢٠٢ _ ٢٠٣. والسيوطى فى تاريخ الخلفاء: ١٠.

[١٤٠] نقله ابن كثير فى تاريخه: ٦/٢٤٩ عن البيهقى.

[١٤١] تاريخ الخلفاء: ١١، والصواعق المحرقة: ١٩، وفتح البارى: ١٦/٣٤١.

[١٤٢] تاريخ ابن كثير: ٦/٢٤٩ _ ٢٥٠.

[١٤٣] فتح البارى: ١٣/١٨٣، عن ابن الجوزى فى كتابه (كشف المشكل).

[١٤٤] فتح البارى: ١٣/١٨٤، والصواعق المحرقة

لاين حجر: ١٩.

[١٤٥] فتح البارى: ١٦/٣٣٨.

[١٤٦] شرح النووى: ١٢/٢٠٢، وفتح البارى: ١٦/٣٣٩، واللفظ للأخير.

[١٤٧] فتح البارى: ١٣/١٨٢.

[١٤٨] فتح البارى: ١٣/١٨٣.

[١٤٩] معالم المدرستين: ١/٥٤١ _ ٥٤٦.

[١٥٠] الاحقاف: ١٥.

[١٥١] أصول الكافى: ١/٤٦٥.

[١٥٢] أصول الكافى: ١ / ٢٨٦، كتاب الحجج باب ما نصّ الله ورسوله على الأئمة واثبات الهداه لمحمد بن الحسن الحر العاملى.

[١٥٣] قال الذهبى فى ترجمه شيوخه بتذكره الحفاظ: ٥ / ١٥٠ الإمام المحدث الأوحى الأكملى، فخر الإسلام صدر الدين ابراهيم بن محمد بن حمويه الجوينى الشافعى شيخ الصوفيه و كان شديد الاعتناء بالروايه.

[١٥٤] الأحاديث: ١ و ٢ و ٣ وردت فى فرائد السمطين: ٢ / ٣١٢.

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
هَلْ يَسْتَوِي الَّذِينَ يَعْلَمُونَ وَالَّذِينَ لَا يَعْلَمُونَ

الزمر: ٩

المقدمة:

تأسس مركز القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان بإشراف آية الله الحاج السيد حسن فقيه الإمامي عام ١٤٢٦ الهجرى في المجالات الدينية والثقافية والعلمية معتمداً على النشاطات الخالصة والدؤوبة لجمع من الإخصائين والمثقفين في الجامعات والحوزات العلمية.

إجراءات المؤسسة:

نظراً لقلّة المراكز القائمية بتوفير المصادر في العلوم الإسلامية وتبعثها في أنحاء البلاد وصعوبة الحصول على مصادرها أحياناً، تهدف مؤسسة القائمية للدراسات الكمبيوترية في أصفهان إلى التوفير الأسهل والأسرع للمعلومات ووصولها إلى الباحثين في العلوم الإسلامية وتقديم المؤسسة مجاناً مجموعةً إلكترونيةً من الكتب والمقالات العلمية والدراسات المفيدة وهي منظمة في برامج إلكترونية وجاهزة في مختلف اللغات عرضاً للباحثين والمثقفين والراغبين فيها. وتحاول المؤسسة تقديم الخدمة معتمدةً على النظرة العلمية البحتة البعيدة من التعصبات الشخصية والاجتماعية والسياسية والقومية وعلى أساس خطة تنوى تنظيم الأعمال والمنشورات الصادرة من جميع مراكز الشيعة.

الأهداف:

نشر الثقافة الإسلامية وتعاليم القرآن وآل بيت النبي عليهم السلام
تحفيز الناس خصوصاً الشباب على دراسة أدق في المسائل الدينية
تنزيل البرامج المفيدة في الهواتف والحاسوبات واللابتوب
الخدمة للباحثين والمحققين في الحوزات العلمية والجامعات
توسيع عام لفكرة المطالعة
تهميد الأرضية لتحريض المنشورات والكتّاب على تقديم آثارهم لتنظيمها في ملفات إلكترونية

السياسات:

مراعاة القوانين والعمل حسب المعايير القانونية
إنشاء العلاقات المترابطة مع المراكز المرتبطة
الاجتناب عن الروتين وتكرار المحاولات السابقة
العرض العلمي البحت للمصادر والمعلومات

الالتزام بذكر المصادر والمآخذ في نشر المعلومات
من الواضح أن يتحمل المؤلف مسؤولية العمل.

نشاطات المؤسسة:

طبع الكتب والملزمات والدوريات

إقامة المسابقات في مطالعة الكتب

إقامة المعارض الالكترونية: المعارض الثلاثية الأبعاد، أفلام بانوراما في الأمكنة الدينية والسياحية

إنتاج الأفلام الكرتونية والألعاب الكمبيوترية

افتتاح موقع القائمة الانترنتى بعنوان : www.ghaemiyeh.com

إنتاج الأفلام الثقافية وأقراص المحاضرات و...

الإطلاق والدعم العلمى لنظام استلام الأسئلة والاستفسارات الدينية والأخلاقية والاعتقادية والردّ عليها

تصميم الأجهزة الخاصة بالمحاسبة، الجوال، بلوتوث Bluetooth، ويب كيوسك kiosk، الرسالة القصيرة (sms)

إقامة الدورات التعليمية الالكترونية لعموم الناس

إقامة الدورات الالكترونية لتدريب المعلمين

إنتاج آلاف برامج فى البحث والدراسة وتطبيقها فى أنواع من اللابتوب والحاسوب والهاتف ويمكن تحميلها على ٨ أنظمة؛

JAVA.١

ANDROID.٢

EPUB.٣

CHM.٤

PDF.٥

HTML.٦

CHM.٧

GHB.٨

إعداد ٤ الأسواق الإلكترونية للكتاب على موقع القائمة ويمكن تحميلها على الأنظمة التالية

ANDROID.١

IOS.٢

WINDOWS PHONE.٣

WINDOWS.٤

وتقدّم مجاناً فى الموقع بثلاث اللغات منها العربية والانجليزية والفارسية

الكلمة الأخيرة

نتقدم بكلمة الشكر والتقدير إلى مكاتب مراجع التقليد منظمات والمراكز، المنشورات، المؤسسات، الكتاب وكل من قدم لنا المساعدة في تحقيق أهدافنا وعرض المعلومات علينا.

عنوان المكتب المركزي

أصفهان، شارع عبد الرزاق، سوق حاج محمد جعفر آواده اي، زقاق الشهيد محمد حسن التوكلي، الرقم ١٢٩، الطبقة الأولى.

عنوان الموقع : : www.ghbook.ir

البريد الإلكتروني : Info@ghbook.ir

هاتف المكتب المركزي ٠٣١٣٤٤٩٠١٢٥

هاتف المكتب في طهران ٠٢١ - ٨٨٣١٨٧٢٢

قسم البيع ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩ شؤون المستخدمين ٠٩١٣٢٠٠٠١٠٩.

مركز
للبحوث والتحريات الكمبيوترية
اصبهان
الغمامية



للحصول على المكتبات الخاصة الاخرى
ارجعوا الى عنوان المركز من فضلكم
www.Ghaemiyeh.com

www.Ghaemiyeh.net

www.Ghaemiyeh.org

www.Ghaemiyeh.ir

و للايحاء من فضلكم

٠٩١٣ ٢٠٠٠ ١٥٩

